ة التقارير المستقلة:

تونس
تقرير نهاية المرحلة
2014–2016

جازم الحليوي
الباحث المستقل

تقرير نهاية المرحلة الأولى

First End-of-Term Report

Open Government Partnership
INDEPENDENT REPORTING MECHANISM

This work is licensed under the Creative Commons Attribution 4.0 International License. To view a copy of this license, visit http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/ or send a letter to Creative Commons, PO Box 1866, Mountain View, CA 94042, USA.

INDEPENDENT REPORTING MECHANISM (IRM): TUNISIA END-OF-TERM REPORT 2014-2016

The Tunisian government made significant improvements in budget transparency by launching an open budget portal. However, the majority of the action plan saw limited completion. The Joint Commission could enhance its monitoring efforts to improve implementation of the next action plan.

The Open Government Partnership (OGP) is a voluntary international initiative that aims to secure commitments from governments to their citizenry to promote transparency, empower citizens, fight corruption, and harness new technologies to strengthen governance. The Independent Reporting Mechanism (IRM) carries out a review of the activities of each OGP-participating country. This report summarises the results of the period September 2014 to September 2016.

Since February 2014, the e-Government Unit (e-Gov) at the Presidency of the Government has been OGP's focal point in Tunisia. The mandate of the Unit is to coordinate Tunisia's e-government program, though it has little legal power to directly enforce policy changes on other agencies within government.

The government published the Tunisian OGP Self-Assessment Report in September 2016. On 1 November 2016, Tunisia launched its second action plan for the period 2016-2018. The plan contains 15 commitments, including five that were directly carried forward or modified from the previous action plan.

TABLE 1: AT A GLANCE

NUMBER OF COMMITMENTS: **20**

LEVEL OF COMPLETION

	MIDTERM	*END-OF-TERM*
COMPLETED:	0	5 (25%)
SUBSTANTIAL:	4 (20%)	3 (15%)
LIMITED:	12 (60%)	8 (40%)
NOT STARTED:	4 (20%)	4 (20%)

NUMBER OF COMMITMENTS WITH:

CLEAR RELEVANCE TO OGP VALUES:	16 (80%)	16 (80%)
TRANSFORMATIVE POTENTIAL IMPACT:	0	0
SUBSTANTIAL OR COMPLETE IMPLEMENTATION:	4 (20%)	8 (40%)
ALL THREE (✪):	0	0

DID IT OPEN GOVERNMENT?

MAJOR:	N/A	2
OUTSTANDING:	N/A	0

MOVING FORWARD

COMMITMENTS CARRIED OVER TO NEXT ACTION PLAN:	5 (25%)

This report was prepared by Jazem Halioui, an independent researcher.

Table 2: Overview: Assessment of Progress by Commitment

COMMITMENT OVERVIEW	SPECIFICITY				OGP VALUE RELEVANCE (as written)				POTENTIAL IMPACT				COMPLETION		MIDTERM / END-OF-TERM		DID IT OPEN GOVERNMENT?				
	None	Low	Medium	High	Access to Information	Civic participation	Pubilc Accountability	Technology & Innovation for Transparency & Accountability	None	Minor	Moderate	Transformative	Not started	Limited	Substantial	Completed	Worsened	Did not change	Marginal	Major	Outstanding
1. Strengthen legal framework for anticorruption			✗		✗		✗				✗			✗				✗			
2. Electronic civil petition and corruption reporting platform			✗			✗	✗	✗			✗			✗				✗			
Clustered commitments 3, 16, 17: Audit reports																					
3. Annual audit activities report				✗	✗		✗				✗			✗				✗			
16. Public procurement and audit results				✗	✗		✗				✗		✗					✗			
17. Procurement audit reports recommendations		✗			✗		✗			✗			✗					✗			
4. Legal framework of personal data protection			✗		✗		✗				✗		✗					✗			
5. Open data portal			✗		✗	✗		✗			✗			✗				✗			
6. National corporate governance repository			✗		Unclear						✗				✗			✗			
7. Legal framework to regulate ICT communication and interaction		✗					✗			✗				✗				✗			
8. Simplification of administrative procedures	✗				Unclear					✗				✗				✗			

COMMITMENT OVERVIEW	SPECIFICITY				OGP VALUE RELEVANCE (as written)				POTENTIAL IMPACT				COMPLETION		MIDTERM / END-OF-TERM		DID IT OPEN GOVERNMENT?				
	None	Low	Medium	High	Access to Information	Civic participation	Pubilc Accountability	Technology & Innovation for Transparency & Accountability	None	Minor	Moderate	Transformative	Not started	Limited	Substantial	Completed	Worsened	Did not change	Marginal	Major	Outstanding
9. Online administrative services		X			X	X				X			X X					X			
10. Citizen participation in decisionmaking			X		X	X		X			X			X X				X			
Clustered commitments 11, 12: Civil servant capacity building																					
11. Open governance training		X			Unclear					X				X				X			
																X					
12. Specialized open governance training academy			X		Unclear						X			X				X			
																X					
Clustered commitments 13, 14, 15: Open budget																					
13. Budget reports				X	X						X				X				X		
															X						
14. Open budget system			X		X						X				X					X	
																X					
15. Budget management platform		X			X					X				X					X		
															X						
18. Open data platform for petroleum and mining sectors			X		X			X			X			X						X	
																X					
19. Improve transparency in infrastructure projects			X		X			X			X				X				X		
															X						
20. Transparency in environment protection			X		X	X					X			X				X			
														X							

ة التقارير المستقلة:

تونس
تقرير نهاية المرحلة 2014-2016:

تمكّنت الحكومة التّونسيّة من تحقيق تحسّن واضح فيما يتعلّق بشفافيّة الميزانيّة و ذلك باطلاق بوّابة جديدة للميزانيّة المفتوحة. و مع ذلك فإن غالبيّة خطّة العمل لم تكتمل بعد و يمكن للّجنة المشتركة ان تعزّز جهود الرّصد التي تبذلها بهدف تحسين تطبيق خطّة العمل القادمة.

شراكة الحكومة المفتوحة هي مبادرة تطوعيّة دوليّة تهدف إلى ضمان تحقيق التزامات الدول تجاه مواطنيها و تعزيز الشفافيّة و تمكين المواطنين و محاربة الفساد و تسخير التكنولوجيات الحديثة لتكريس الحوكمة الرشيدة. بدأت تونس مشاركتها الفعليّة في ديسمبر 2013 حيث أعلن وزير الحوكمة و محاربة الفساد نية البلاد في المشاركة في هذه المبادرة.

وحدة الحكومة الإلكترونية الملحقة برئاسة الحكومة هو المكتب المسؤول عن مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة. تتمثل المهمة الرئيسيّة لوحدة الحكومة الإلكترونيّة في تطوير الخدمات الحكوميّة عبر الأنترنات. و لكن، لا يمكن لهذه الوحدة بطريقة مباشرة فرض تغييرات في السياسات على إدارات أو هيئات أخرى داخل الحكومة.

تراقب اللجنة المشتركة بين الحكومة و المجتمع المدني تنفيذ خطّة العمل لشراكة الحكومة المفتوحة (OGP). تتكوّن اللجنة من خمس أعضاء من المؤسسات العموميّة المسؤولة عن الإلتزامات و خمس ممثلين من المجتمع المدني.

تقوم آلية التقرير المستقلّة (IRM) بمراجعة لكل نشاطات البلدان المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة. يلخّص هذا التقرير نتائج الفترة ما بين سبتمبر 2014 و سبتمبر 2016.

أصبحت وحدة الحكومة الإلكترونيّة (e-Gov) برئاسة الحكومة نقطة الاتصال مع شراكة الحكومة المفتوحة. و تتمثّل مهمّة الوحدة بتنسيق برنامج الحكومة الالكترونيّة إلّا ان لديها سلطة قانونيّة ضعيفة لكي تتمكّن من احداث تغييرات في السّياسات أو تغييرات على وكالات اخرى في صلب الحكومة.

قامت الحكومة بنشر تقريرها التقييمي لشراكة الحكومة المفتوحة في سبتمبر 2016. و في 1 نوفمبر 2016 أطلقت تونس خطة العمل الثانية و المتعلّقة بالفترة ما بين 2016 و 2018. و تضم خطّة العمل على 15 التزاما، منها خمسة التزامات تم نقلها مباشرة أو تعديلها من خطّة العمل السّابقة.

جدول 1: في لمحة

عدد التعهدات : **20**

مستوى التحقق

	نصف المرحلة	نهاية المرحلة
تحققت كليّا	0	5 (25%)
تحققت بشكل جوهري	4 (20%)	3 (15%)
تحققت بشكل محدود	12 (60%)	8 (40%)
لم تبدأ بعد	4 (20%)	4 (20%)

عدد التعهّدات التي

ترتبط بوضوح بمبادئ الحوكمة المفتوحة	16 (80%)	16 (80%)
ذات تأثير محتمل للتحوّل	0	0
تم تحقيقها بشكل ملحوظ أو كلّي	4 (20%)	8 (40%)
(✪) المجموع	0	0

هل قام بفتح الحكومة؟

هامّة	N/A	2
ممتازة	N/A	0

المضي قدما

عدد الالتزامات التي تم نقلها لخطّة العمل الموالية	5 (25%)

تم إعداد هذا التقرير من قبل جازم الحليوي ، باحث مستقل

المشاورة مع المجتمع المدني خلال تنفيذ خطّة العمل

تمر البلدان المشاركة في شراكة الحكومة المفتوحة بعدد من المراحل خلال تطوير وتنفيذ خطة العمل.

في تونس، و بعد وضع و تطوير خطّة العمل، تم تكوين لجنة للمتابعة و متكوّنة من 10 أعضاء (5 ممثلين عن الحكومة و 5 ممثلين عن المجتمع المدني) و ذلك لمتابعة تنفيذ الخطّة من خلال اجتماعات شهريّة.

تمثّل اللّجنة المشتركة، و هي مبادرة من الحكومة، الكيان الرّئيسي للمشاورة بين الحكومة و المجتمع المدني طوال فترة تنفيذ الخطّة. تم عقد الاجتماعات الشهريّة للجنة خلال السنة الأولى لتنفيذ خطّة العمل بمقر وحدة الحكومة الالكترونية برئاسة الحكومة. و كان البريد الالكتروني الوسيلة الرئيسية لتوزيع محاضر الاجتماعات و تقارير المتابعة[1].

و وفقا لنقطة الاتّصال لشراكة الحكومة المفتوحة، كانت هناك دعوة مفتوحة للاجتماعات الشهريّة على فايسبوك كما حضر عادة 5 أو 6 اشخاص إضافيّون مع الأعضاء القارّين.

جدول 2: عمليّة التشاور بخصوص خطّة العمل

مرحلة خطّة العمل	شروط عمليّة شراكة الحكومة المفتوحة (شروط جزء الحوكمة)	هل استوفت الحكومة هذا الشّرط؟
خلال التنفيذ	منتدى منتظم للتشاور خلال التنفيذ	نعم
	الاستشارات: مفتوحة أو تستلزم دعوة؟	مفتوح
	استشارات حول طيف IAP2[2]	تم التّشاور

التقدّم المحرز في تنفيذ التعهّدات

كل المؤشرات و المنهجيات المستعملة في بحث آلية التقارير المستقلة موجودة في دليل إجراءات الآلية المتوفر على الرابط التالي (http://www.opengovpartnership.org/about/about-irm).

إجراء وحيد يستحق تفسيرا أكثر بسبب أهميته بالنسبة للقرّاء و فائدته في تشجيع المنافسة للأفضل بين البلدان المشاركة في المبادرة ألا وهو "التعهد ذو النجمة" (✪). تعتبر التعهدات ذوي النجمة تعهدات مثالية. و لكي يتحصل تعهد ما على نجمة، يجب أن يتمتع بجملة من المواصفات:

- يجب أن يكون محددا بما يكفي لكي يتم تقييم تأثيره المحتمل. التعهدات ذوي النجمة "محددة بدرجة "كبيرة" أو "متوسطة".
- يجب أن توضح لغة التعهد الصلة مع مبادئ الحكومة المفتوحة و يجب أن يتعلق خاصة بمبدأ على الأقل من مبادئ الحكومة المفتوحة من وصول للمعلومات، المشاركة المدنية و المساءلة العامّة.
- يجب أن يتمتع التعهد بتأثير محتمل "متوسط" أو "كبير" إذا تم تنفيذه كليّا.
- أخيرا، يجب أن يشهد التعهد تطورا ملحوظا خلال تنفيذ خطة العمل و أن يتحصل على ترتيب إنجاز "جوهري" أو "كلي".

اعتمادا على المواصفات المذكورة، لم تتحصل تونس في تقرير منتصف المرحلة على أي تعهد ذو نجمة.

في نهاية المرحلة، و بالاعتماد على التغيّرات التي طرأت على مستوى التنفيذ، لم تحتوي خطّة العمل التّونسيّة على أي تعهد ذو نجمة.

يجب الإشارة إلى أن إن التعهّدات التي تم تقييمها على أنها تعهّدات ذات نجمة في تقرير منتصف المرحلة يمكن أن تفقد صفتها إذا كان مستوى انجازها في نهاية فترة تنفيذ خطة العمل أقل من الاكتمال الجوهري أو الكامل، مما يعني أن إنجازها محدود بشكل عام في نهاية المدة، و ذلك حسب اللّغة المعتمدة للتعهدات.

أخيرا، تقدّم الرسوم البيانية في هذا القسم مقتطفا من ثروة البيانات التي جمعتها آلية التقارير المستقلة خلال التقدم في عملية التقرير. للإطلاع على البيانات المتعلقة بتونس، الرجاء مراجعة محرك البحث للحكومة المفتوحة www.opengovpartnership.org/explorer.

حول "هل قام التعهد بفتح الحكومة؟"

غالبا ما تكون تعهّدات شراكة الحكومة المفتوحة مصاغة بشكل غامض أو لا تتعلّق بشكل واضح بفتح الحكومة، و لكنها تحقق بالفعل اصلاحات سياسيّة هامّة. و في أحيان اخرى، قد تبدو التعهّدات ذات التقدّم الملحوظ ذات صلة و طموحة، و لكنها تفشل في فتح الحكومة. في محاولة لتسليط الضوء على هذه الخفايا، و خاصّة التغيّرات الفعليّة في ممارسات الحكومة، قام باحث آلية التقرير المستقلّة بإضافة متغيّر جديد في تقرير نهاية المرحلة ألا و هو "هل قام التعهّد بفتح الحكومة؟". و يحاول هذا المتغيّر تجاوز قياس النّتائج و المخرجات بالنظر إلى كيف تغيّرت ممارسات الحكومة كنتيجة لتنفيذ التعهد و يمكن أن يتماهى هذا مع معيار التعهدات ذات النجمة لآليّة التقارير المستقلّة التي تصف التأثير او احتمال التأثير.

و يقيّم باحث آلية التقارير المستقلّة متغيّر "هل قام التعهد بفتح الحكومة" بالنّظر إلى كل من قيم شراكة الحكومة المفتوحة ذات الصلة بهذا التعهد و يتساءل إن كان التعهد تمكّن من تغيير ممارسات الحكومة كما كانت عليه؟ و فيما يلي معايير التقييم:

- إلى الأسوء: تراجع انفتاح الحكومة كنتيجة للتدابير المتخذة حسب التعهد.
- لم تتغير: لم يطرأ أي تغيير على ممارسات الحكومة.
- هامشية: تغيّرت الممارسات بعض الشيء و لكن التغييرات ذات أثر طفيف على مستوى الانفتاح.
- هامّة: تقدّم هام من اجل انفتاح الحكومة في مجال سياسات ذات صلة و لكن التقدم يبقى محدود النطاق.
- ممتازة: تمكن التعهد من تحقيق اصلاح هام تمكّن من تغيير عادات الحكومة و تحقيق انفتاحها في مجال السياسات المعنيّة.

لتقييم هذا المتغيّر، يقوم الباحثون بتحديد الوضع الرّاهن في بداية خطّة العمل ثمّ يقيّمون المخرجات حسب ما إذا حقّقت تغييرات في انفتاح الحكومة ام لا.

يجب على القرّاء أن يضعوا في اعتبارهم القيود و النّقائص إذ تتم صياغة تقارير نهاية المرحلة لآلية التقارير المستقلّة بضعة أشهر فقط بعد اكتمال فترة التنفيذ و يركّز هذا المتغيّر على المخرجات التّي يمكن ملاحظتها على انفتاح ممارسات الحكومة في نهاية فترة التنفيذ التي تدوم سنتين.

كما لا يعتزم التقرير تقييم التأثير بسبب التبعات المنهجيّة المعقدة و الإطار الزمني القصير للتقرير.

نظرة عامّة على التعهدات

كجزء من شراكة الحكومة المفتوحة، على البلدان المشاركة أن تتخذ تعهدات في خطّة تدوم سنتين. و يقيّم تقرير نهاية المرحلة مقياسا إضافيّا ألا و هو "هل قام التعهد بفتح الحكومة؟. تلخّص الجداول أدناه مستوى الانجاز في نهاية المرحلة و التقدّم المحرز بالنسبة لهذا المقياس.

و بالنسبة للتعهدات التي تم تنفيذها بالكامل في منتصف المرحلة، سيقدّم التقرير ملخصا لنتائج التقرير المرحلي و لكن سيركّز على تحليل عامل "هل قام التعهد بفتح الحكومة؟". للحصول على معلومات إضافية بخصوص التعهدات المنجزة بالكامل، الرّجاء الإطلاع على تقرير منتصف المرحلة لآليّة التقارير المستقلّة.

ركّزت خطّة العمل الوطنيّة على أربع مجالات أساسيّة:

- تقوية النزاهة في القطاع العام و محاربة الفساد و تعزيز الديمقراطية من خلال حكومة شفافة. تم إعتماد هذه المبادئ في الدستور التونسي الجديد في فصوله 10 و 15 و 139.
- تحسين تقديم الخدمات العمومية و تقوية المقاربة التشاركية و غرس مبادئ الحكومة المفتوحة في القطاع العام من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية و تعزيز تقديم الخدمات الإلكترونية و توفير آليات لتشريك المواطنين في عملية صياغة السياسات العامة و بناء قدرات الموظفين في مجال الحكومة المفتوحة.
- تعزيز الشفافية في ميدان الصفقات المالية و العمومية للسّماح للمواطنين بمتابعة التصرف في الموارد العمومية و تجنب سوء الاستعمال.
- تعزيز الشفافية في ميدان التصرف في الموارد الطبيعية و مشاريع البنية التحتية و البيئة كما تنص عليه الفصول 12 و 13 من الدستور التونسي الجديد.

قام باحث آلية التقارير المستقلة بتجميع التعهدات المتقاربة في مجموعات بهدف تسهيل قراءة التقرير. تتعلق التعهدات 11 و 16 و 17 بنشر تقارير التدقيق. و تتعلق التعهدات 11 و 12 ببناء قدرات الموظفين العموميين و تتعلّق التعهدات 13، 14 و 15 بموضوع الميزانية المفتوحة.

جدول 3: نظرة عامّة: تقييم التقدم حسب التعهد

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكارمن أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
1. تعزيز الإطار القانوني لمحاربة الفساد			✗		✗		✗				✗			✗				✗			
2. تطور منظومة إلكترونية مندمجة للشكاوى و الإبلاغ عن حالات الفساد			✗			✗	✗	✗			✗			✗				✗			
التعهدات 3، 16، 17 مجمعة : تقارير التدقيق																					
3. التقارير السنوية حول نتائج أعمال هياكل الرقابة العامّة و المتابعة				✗	✗		✗				✗			✗				✗			
16. الصفقات العمومية و نتائج التدقيق				✗	✗		✗				✗		✗					✗			
17. توصيات تقارير تدقيق الصفقات العموميّة		✗			✗		✗			✗			✗					✗			
4.الإطار القانوني لحماية المعطيات الشخصيّة			✗		✗		✗				✗		✗					✗			
5. بوابة البيانات المفتوحة			✗		✗	✗		✗			✗			✗				✗			
6. مرجعية وطنية لحوكمة المؤسسات			✗		غير واضح						✗				✗	✗		✗			
7. إطار ترتيبي ينظم التواصل و التعامل بتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات		✗					✗			✗				✗				✗			
8. تبسيط الإجراءات الإداريّة	✗				غير واضح					✗				✗				✗			

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية					الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكارمن أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
9. الخدمات ا لإدارية الإلكترونية		✗			✗	✗				✗			✗					✗			
10. مشاركة المواطنين في صنع القرار			✗		✗	✗		✗			✗			✗				✗			
التعهدات المجمعة 11 و 12: بناء قدرات الموظفين العموميين																						
11. تدريب حول الحكومة المفتوحة		✗			غير واضح					✗				✗		✗		✗				
12. أكاديمية الحوكمة المفتوحة			✗		غير واضح						✗			✗		✗		✗				
التعهدات المجمعة 13 و 14 و 15: الميزانية المفتوحة																						
13. تقارير الميزانيّة				✗	✗						✗				✗					✗		
14. منظومة الميزانية المفتوحة			✗		✗						✗				✗	✗					✗	
15. منصّة التصرّف في الميزانيّة		✗			✗					✗				✗	✗					✗		
18. منصّة البيانات المفتوحة لقطاعات البترول و المناجم			✗		✗			✗			✗			✗		✗					✗	
19. الشفافية في مشاريع البنية التحتية			✗		✗			✗			✗				✗					✗		
20. الشفافيّة في مجال حماية البيئة			✗		✗	✗					✗			✗					✗			

[1] شراكة الحكومة المفتوحة، تقرير منتصف المرحلة، 2015-2014، 2.

[2] توجد المعلومات حول طيف IAP2 على الرّابط التّالي: http://c.ymcdn.com/sites/www.iap2.org/resource/resmgr/foundations_course/IAP2_P2_Spectrum_FINAL.pdf

1: تعزيز الإطار القانوني لمحاربة الفساد

نص التعهد: صياغة مجموعة من القوانين المتعلقة بمحاربة الفساد:

- قانون متعلق بحماية المبلغين في القطاع العام:

يهدف هذا القانون لإرساء آليات للتبليغ عن حالات الفساد و إرساء إجراءات خاصّة لحماية المبلغين الذين يشهدون حالات فساد في القطاع العام. سيواصل القانون المجهودات المبذولة لمحاربة ظاهرة الفساد التي تهدد الموارد العمومية، كما سيقلل من أثره على مستويات مختلفة في صلب الحكومة بما فيها المستويات المركزية و المحليّة و كل الهياكل المعنية بتقديم الخدمات العمومية.

- قانون متعلق بالتصريح عن الممتلكات:

يهدف هذا القانون لوضع قائمة لأعلى المسؤولين في الدولة و الأشخاص الذين يجب عليهم الإفصاح بممتلكاتهم حسب إجراءات معينة و بعد تحديد آلية الرقابة و العقوبات المطبقة. سيعوض هذا القانون القانون عدد *1987-17* المؤرخ ب *10* أفريل *1987* و المتعلق بالتصريح على الشرف من قبل أعضاء الحكومة و المسؤولين السامين بالنسبة للأصول و كل القوانين ذات الصلة.

- قانون متعلق بالإثراء الغير مشروع

يهدف هذا القانون إلى تعريف الإثراء غير المشروع للمسؤولين العموميين وأزواجهم و أبنائهم بالإضافة إلى أي مصاريف أنفقت من قبل أو لمصلحة أي شخص متورط في إثراء غير مشروع.

تحال هذه القوانين مباشرة إلى مجلس نواب الشعب بعد صياغتها و الموافقة عليها من قبل الحكومة.

المؤسسة الرائدة : كتابة الدولة المكلفة بالحوكمة و المجتمع المدني

المؤسسات الداعمة : وزارة العدل، لجنة الحوكمة و محاربة الفساد، مجلس نواب الشعب و المستشار القانوني.

تاريخ البداية : جويلية 2014 تاريخ النهاية : جوان 2016

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكار من أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
			✗		✗		✗				✗			✗				✗				

هدف التعهد

يرمي التعهد لصياغة ثلاثة نصوص قانونية مهمة متلائمة مع اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد (UNCAC) و تركز هذه القوانين على؛ حماية المبلغين و التصريح بالممتلكات و الإثراء غير المشروع. درس الشركاء الدوليون كمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مجالات الاهتمام التي حددتها مشاريع القوانين على نطاق واسع و تمت مناقشتها مع المجتمع المدني في عدة منتديات. و وفقا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) لسنة 2014 المتعلّق بالتصريح بالممتلكات و النزاهة في الإدارة العموميّة، يعتبر الإطار القانوني التّونسي أدنى من المعايير الدوليّة.[1]

وضع التعهد

في منتصف المرحلة: محدود

في شهر مارس 2015، أعلن المدير العام لوحدة الحكومة الإلكترونية برئاسة الحكومة أن لجنة تضم عددا من الوزارات قامت بإعداد ثلاثة مشاريع قوانين لمكافحة الفساد؛ يخص أحدهم حماية المبلغين، و يخص آخر الإثراء الغير المشروع و يخص الثالث التصريح بممتلكات المسؤولين العموميين. نشرت مشاريع القوانين على موقع واب ممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ 3 سبتمبر 2015[2].و لكن لا يوجد جدول زمني للإصدار الرسمي لمشاريع القوانين كما لا توجد فترة للتعليق عليها أو تاريخ لإحالتها على مجلس نواب الشعب. للمزيد من المعلومات، الرجاء الإطلاع على تقرير منتصف المرحلة لآلية التقارير المستقلّة.

في منتصف المرحلة: محدود

وفقا للحكومة[3]، تمّت المصادقة على مشروع قانون حماية المبلّغين في 14 جوان 2016 من قبل مجلس الوزراء و تمّت إحالته إلى مجلس نوّاب الشعب في 16 جوان 2016[4].

بدأت المناقشات في صلب لجنة الحقوق و الحريّات و العلاقات الخارجيّة بالمجلس في 15 سبتمبر 2016 و لا تزال جارية، بصفة متأخرة[5].

أوضحت عضوة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (السيدة نجاة باشا) أن سبب التأخير هو مقاومة بعض الأطراف داخل الإدارة العامة للتغيير و مخاوف المسؤولين من التعرض للمضايقة و / أو معاقبتهم إذا دعوا إلى إصلاح التشريعات.من جهة أخرى، قدمت جمعيّة مكافحة الفساد في تونس "أنا يقظ" في 16 نوفمبر 2016، توصياتها بشأن القانون[6]. وقد تضمنت هذه التوصيات اقتراح إدراج حماية المبلغين عن الفساد في القطاع الخاص[7].

أحيل مشروع القانون المتعلّق بالإثراء الغير مشروع لمجلس نوّاب الشعب في 31 ديسمبر 2015[8]. و أعلنت الحكومة أنها عقدت اجتماعا تقنيا في مارس 2016 لمناقشة إدماج مشروعي قانوني التصريح بالممتلكات و الإثراء الغير مشروع[9]و لكن لم يطرأ أي تطور في التعهد.

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: لم يتغيّر

المساءلة العموميّة: لم يتغيّر

يعتبر الفساد سببا رئيسيا في ثورة 2011 في تونس. لذلك بقي تعزيز التشريعات المتعلّقة بمحاربة الفساد أولويّة بالنسبة للمجتمع المدني التونسي. كما لم تفتأ منظمات المجتمع المدني ك "أنا يقظ" أو "مجموعة الحكومة المفتوحة OpenGov " تؤكّد على أهميّة هذه القوانين في مقاومة التهرّب من العقاب و الإختلاس في تونس. و يؤمن عبد الحميد الجرموني الممثل عن "مجموعة الحكومة المفتوحة OpenGov "، و هي مجموعة مستقلّة تعمل على مواضيع الحكومة المفتوحة و البيانات المفتوحة في تونس منذ نوفمبر 2011، بأنه يمكن لهذا التعهد أن يسد الفجوة القانونيّة و يعزّز آليات حماية المبلّغين عن الفساد و الشفافيّة.

و بما انه لم تتم المصادقة على أي من القوانين المذكورة، فإن هذا التعهد لم يمكن من إحداث أي تغيير فيما يتعلّق للوصول إلى المعلومات أو المساءلة العموميّة.

المضي قدما؟

لم يدرج هذا التعهد في خطة العمل الثانية. و بما أن هاته القوانين ذات أهميّة قصوى في محاربة الفساد، فإن باحث آليات التقارير المستقلّة يوصي بأخذ التدابير اللّازمة للمصادقة عليهم و من بينها عقد إستشارة عموميّة مع المجتمع المدني و خبراء محاربة الفساد في فترة مناقشة القوانين في مجلس نوّاب الشعب.

[1] OECD: "Renforcer l'Intégrité en Tunisie: L'Élaboration de Normes pour les Agents Publics et le Renforcement du Système de Déclaration de Patrimoine," 2014, http://bit.ly/1KbT6N9

[2] مشاريع القوانين المنشورة على موقع الواب للحكومة الممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي Anticor.tn في 3 سبتمبر 2015:

- حماية المبلغين: http://www.anticor.tn/la-protection-des-lanceurs-dalerte
- التصريح عن الممتلكات: http://www.anticor.tn/la-declaration-du-patrimoine
- الإثراء غير المشروع: http://www.anticor.tn/lincrimination-de-lenrichissement-illicite

[3] الحكومة التونسيّة: مشروع قانون حماية المبلّغين، 3 سبتمبر 2015 : http://bit.ly/1OpsdqH؛
الحكومة التونسية: مشروع قانون التصريح بالممتلكات، 3 سبتمبر 2015: http://bit.ly/1OpsdqH ؛
الحكومة التونسيّة: مشروع قانون الاثراء الغير مشروع، 3 سبتمبر 2015: http://bit.ly/1RAOms.

[4] مقابلة مع اعضاء نقطة التواصل لشراكة الحكومة المفتوحة في تونس ريم القيناوي و شيراز بن طاهر في 9 سبتمبر 2016.

[5] الحكومة التونسيّة: إحالة مشروع قانون حماية المبلّغين إلى مجلس النّواب: http://www.arp.tn/site/projet/AR/fiche_proj.jsp?cp=94610

[6] اقتراحات جمعيّة "أنا يقظ" حول قانون حماية المبلّغين : http://bit.ly/2rmW3lu

[7] تصريحات أشرف العوّادي، رئيس جمعيّة "أنا يقظ" على موقع إذاعة موزاييك FM:
http://www.mosaiquefm.net/fr/actualite-national-tunisie/51066/i-watch-propositions-pour-la-protection-des-lanceurs-d-alerte.html#volume

[8] موقع الواب الخاص بالقوانين المحالة لمجلس نوّاب الشعب "مرصد مجلس"، مشروع القانون الأساسي عدد 83/2015 و المتعلّق بالشفافية و مقاومة الإثراء الغير مشروع. تم الإطلاع على الموقع في 26 ماي 2017: http://majles.marsad.tn/2014/fr/lois/56d6c9de12bdaa76dc89cf9b

[9] الحكومة التونسيّة، تقرير التقييم الذاتي 2016.

2: منظومة إلكترونية مندمجة للشكاوى و الإبلاغ عن حالات الفساد

نص التعهد: ستساهم المنظومة في محاربة الفساد و دعم مشاركة المواطنين من خلال عدة قنوات (موقع واب، مركز إتصال، إرساليات قصيرة، الزيارات المباشرة للمواطنين...). ستمثل المنظومة بوابة لقبول شكاوى المواطنين و بلاغاتهم حول حالات الفساد. و سيتم إرسال هذه الشكاوى إلى مختلف الهياكل العمومية على المستوى المركزي و الجهوي و المحلي. تمكّن المنظومة من متابعة الشكوى في جميع مراحل العملية.

كما ستمكن المنظومة من نشر بيانات حول الشكاوى التي تم تلقيها و المعالجة حسب الفئة و الميدان. و ستمكّن المواطنين من متابعة عملية المعالجة و سيتم تصميمها على شكل تشاركي يشمل ممثلين عن المجتمع المدني.

و سيتم وضع هذه المنظومة على مراحل لتشمل كل الهياكل العمومية. و تتعلق المرحلة الأولى بعدد من الوزارات الرائدة التي سيتم تحديدها لاحقا.

المؤسسات الرائدة : كتابة الدولة المكلفة بالحوكمة و المجتمع المدني (وحدة الحكومة و المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن)

المؤسسات الداعمة : لجنة الحوكمة و محاربة الفساد و كل الوزارات المعنية

تاريخ البداية : سبتمبر 2014 تاريخ النهاية : جوان 2016

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكار من أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
			X			X	X	X			X			X				X				
														X							

هدف التعهد

يهدف هذا التعهد لخلق منصّة يمكن للمواطنين استعمالها للتبليغ عن حالات الفساد. و ينتظر أن تضم المنصّة عددا من قنوات التبليغ و متابعة حالات الفسد وهي: الإرساليات القصيرة، موقع الكتروني، مركز إتصالات و الإتصال المباشر مع المواطنين. عندما تمّ وضع هذا التعهد في الخطّة الوطنيّة في سنة 2014، كانت الطريقة الوحيدة للتبليغ عن حالات الفساد هي التبليغ في مركز شرطة محلي او التبليغ من خلال مواقع واب خاصّة ببعض الوزارات مثل وزارة النقل[1] . كما لم يتمكّن المواطنون الذين قاموا بالتبليغ عن حالات فساد لمركز الشرطة من معرفة طريقة معالجة بلاغاتهم.

وضع التعهد

في منتصف المرحلة: محدود

بالإعتماد على تقرير التقييم الذاتي للحكومة، يجري اعداد مشروع قانون حول العرائض المدنيّة تحت إشراف إدارة مركزيّة في صلب رئاسة الحكومة و المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن. غير أنه لم تتم الموافقة على أي ميزانيّة تمكّن من إنجاز منظومة العرائض المدنيّة.

تعهّدت وكالة التعاون الدولي الكوريّة الجنوبيّة (KOICA) بتمويل المشروع و لكن التقدم كان ضعيفا في منتصف المرحلة. كما ان الحكومة لم تنشرلا المتطلّبات التقنيّة للمنصّة و لا التفاصيل المتعلّقة بشراكتها مع مكالة التعاون الكوريّة الجنوبيّة.

في نهاية المرحلة: محدود

تم امضاء اتفاق التعاون بين الحكومة التونسيّة و وكالة التعاون الدولي الكوريّة الجنوبيّة كما تم الانتهاء من وضع موجز التصميم للمنصّة في أواخر 2016.و وهبت وكالة التعاون الدولي الكوريّة الجنوبية 5 مليون دولار امريكي للمرحلة الأولى من الانجاز التقني للمنصّة. و بدأت هذه المرحلة في فيفري 2016 في حين أن الانجاز التقني كان مقررا أن يبتدئ في جانفي 2017. و يذكر تقرير التقييم الذاتي للحكومة أن المنصّة لا تزال بحاجة للتطوير و الأفراد العاملين عليها للتدريب.

و تعتزم الوكالات الحكومية استعمال المنصّة نمجرّد ان يتم اطلاقها و تكون جاهزة للاستعمال. و تضم هذه الوكالات المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن و الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد و المكاتب الرّائدة للعلاقات مع المواطن طلب الوزارات و الولايات و الشركات العموميّة.

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

المشاركة المدنية: لم يتغيّر

المسائلة العامّة: لم يتغيّر

لو تم تنفيذ هذا التعهّد، لكان له تأثير كبير على محاربة الفساد و لكانت المنصّة قد مكّنت المواطنين من سبل مختلفة للتبليغ عن حالات الفساد و معالجتها من قبل الإدارة العموميّة المعنيّة في صلب الحكومة. و إذا كانت الإدارة العموميّة ملزمة بإعطاء تقرير عن حالات الفساد المتعلّقة بها لمكّن ذلك من ارساء ثقافة مساءلة عموميّة و لساعد على بناء الثقة بين الإدارة و المواطنين.

في نهاية فترة خطّة العمل، لم يتم تطوير المنصّة و بذلك، لم يتمكن التعهد من تحسين المشاركة المدنيّة و لا من تعزيز المساءلة العموميّة.

من جهة أخرى، قابلت المنظّمة التونسيّة "البوصلة" و عدد من منظّمات المجتمع المدني الاخرى عبيد البريكي، وزير الإدارة العموميّة و الحوكمة. و ترى "البوصلة" أن الوزير مستعد بالدفع بتنفيذ التعهد (العرائض الإلكترونية المدنيّة و منصّة التبليغ عن حالات الفساد) و لكن التقدم في التنفيذ توقّف بسبب مقاومة من بعض المدراء في صلب الوزارة[2].

ويؤمن ممثّلو المجتمع المدني بأن اعتماد منظومة العرائض الالكترونيّة و منصّة التبليغ عن حالات الفساد يمثّل أولويّة[3]. وفقا لممثلين عن مجموعة الحكومة المفتوحةe-Gov، فإنه من المهم الإسراع بتنفيذ منظومة التبليغ عن حالات الفساد و الحرص أن تتم إدارتها بطريقة مستقلّة و من قبل خبراء.

المضي قدما؟

تم ادراج هذا التعهد في خطّة العمل الموالية (التعهد العاشر). و تشبه صياغة التعهد الجديد التعهد السّابق إلّا انه يعلن صراحة بأن تصميم المنصّة سيكون بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني. و ينصح باحث آلية التقارير المستقلّة بتسريع العمل على المنصّة مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- بذل جهود مسبقة للترويج لمنصّة محاربة الفساد بما ان درجة استعمالها ستتوقّف على درجة معرفة المواطنين بوجودها.
- رصد مدى تقدّم تنفيذ التعهد. و يجب أن يتم قياس نتائجه بالمقارنة مع مؤشّرات نجاح محدّدة مثل عدد مستعملي منصّة التبليغ عن الفساد و نسبة الحالات المبلّغ عنها و التي تمّت معالجتها و معدّل فترة معالجة حالة ما و نتائجها.

[1] موقع التبليغ عن حالات الفساد الخاص بوزارة النقل: http://bit.ly/2roVg9Z

[2] مقابلة بين البوصلة و باحث آليّة التقارير المستقلّة في 1 فيفري 2017.

[3] انظر ما ورد سابقا

3: التعهدات 3، 16 و 17: تقارير التدقيق

التعهد *3*: التقرير السنوي لتدقيق الأنشطة

نص التعهد: نظرا لتعهد الهياكل العامة بالتصريح الإستباقي عن المعلومات، سينشر تقرير سنوي لعرض تدقيق نشاطات الهياكل التالية (الهيئة العليا لمراقبة الخدمات العمومية، الرقابة العامة للمالية، هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية) بشكل مبسط يمكن الوصول إليه بسهولة و مفهوم من قبل المواطنين. و هكذا يتمكن المواطنون من المشاركة في منظومة المساءلة.

أخيرا، يتطلب إعداد هذا التقرير إعتماد معايير محددة مسبقا و إجراءات لضمان الجودة و النجاعة.

المؤسسة الرائدة: الهيئة العليا للرقابة الإدارية و المالية

المؤسسات الداعمة: الهيئة العليا لرقابة الخدمات العمومية، الرقابة العامّة المالية و الرقابة العامة لأملاك الدولة و الشؤون العقارية.

تاريخ البداية: جويلية 2014 تاريخ النهاية: ديسمبر 2015

التعهد *16*: تقرير الصفقات العمومية و نتائج التدقيق

نص التعهد : نشر التقارير المتعلقة بإسناد و تنفيذ الصفقات العمومية التي وضعها الهيئة العليا للطل بالعمومي باعتماد تقارير التدقيق المحالة لرئيس الجمهورية و رئيس الحكومة و مجلس نواب الشعب.

المؤسسة الرائدة: رئاسة الحكومة (الهيئة العليا للطلب العمومي)

تاريخ البداية: جويلية 2014 تاريخ النهاية: جوان 2016

التعهد *17*: توصيات تقارير تدقيق الصفقات العموميّة

نص التعهد: وضع منظومة تسمح بتجميع و متابعة نشر التوصيات المدرجة في تقارير التدقيق للصفقات العمومية التي أعدتها لجنة التدقيق و الرقابة للطلبات العمومية.

المؤسسة الرائدة: رئاسة الحكومة (الهيئة العليا للطلب العمومي)

تاريخ البداية: جويلية 2014 تاريخ النهاية: جوان 2016

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكارمن أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
3. التقارير السنوية حول نتائج أعمال هياكل الرقابة العامّة و المتابعة				X	X		X				X			X				X			
														X							
16. الصفقات العمومية و نتائج التدقيق				X	X		X				X		X					X			
													X								
17. توصيات تقارير تدقيق الصفقات العموميّة		X			X		X			X			X					X			
													X								

هدف التعهد

تهدف المجموعة التالية من التعهدات إلى نشر التقارير المعدّة من قبل عدد من هيئات التدقيق الحكومية (الهيئة العليا لرقابة الخدمات العمومية، الرقابة العامّة للمالية، هيئة الرقابة العامّة لأملاك الدولة و الشؤون العقاريّة، الهيئة العليا للطلب العمومي و اللجنة العليا لرقابة و تدقيق الصفقات العمومية) في شكل مفهوم من قبل المواطن الذي لا يملك خبرة أو معرفة في مجال التدقيق.

وضعية التعهد

في منتصف المرحلة:

التعهد -3 محدود: تم تجميع فريق عمل متكون من أصحاب المصلحة تحت إشراف الهيئة العليا للرقابة الإدارية و المالية لمناقشة هيكلة و محتوى و أسلوب كتابة التقارير و ملائمتها للمعايير الدولية لكتابة التقارير.

التعهد -16 لم يبدأ بعد: وفقا لتقرير التقييم الذاتي للحكومة، لم يتم بذل أي مجهود لنشر نتائج التدقيق.

التعهد -17 لم يبدأ بعد: ويشير تقرير التقييم الذاتي للحكومة أيضا إلى أنه لم يحرز أي تقدم في نشر التوصيات المتعلقة بالمشتريات العامة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على تقريرآلية التقارير المستقلّة لمنتصف المرحلة 2014-2015.[1]

في نهاية المرحلة: محدود

كشفت المقابلات التي أجراها باحث آلية التقارير المستقلّة مع الحكومة و منظمات المجتمع المدني (بما فيها المعهد العربي لرؤساء المؤسسات و مجموعة الحكومة المفتوحة) أنه لم يحرز أي تقدّم في تنفيذ التعهّدات الثلاثة. و لم ينته فريق العمل المتكون من أصحاب المصلحة من صياغة النص التنفيذي المنظّم لعمليّة نشر التقارير[2] كما لم يعطى أي تفسير لهذا التأخير.

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: لم يتغيّر

المساءلة العموميّة: لم يتغيّر

يمكن أن يؤدي نشر تقارير التدقيق السّنوية و تقرير المشتريات العموميّة إلى تعزيز وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلّقة بإنفاق الحكومة و في مرحلة أخرى، تعزيز مساءلة الموظفين العموميين. و بما انه لم يتم نشر أي تقرير في نهاية مدّة تنفيذ خطّة العمل، لم تؤدي هذه التعهدات إلى أي تغيير في ممارسات الحكومة المتعلّقة بالوصول إلى المعلومات و المساءلة العموميّة.

المضي قدما؟

لم يتم إدراج أي من التعهدات المذكورة في خطّة العمل للفترة 2016-2018. و نظرا لأهميّة الشفافيّة في مجال الانفاق العمومي، فإن باحث آليّة التقارير المستقلّة يوصي باتخاذ التدابير اللّازمة لضمان نشر تقارير التدقيق السنويّة و تقارير تدقيق المشتريات العموميّة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه بإمكان الحكومة التقليص من خطر الفساد في مجال المشتريات العموميّة عن طريق إنشاء آلية تسمح لمقدمي العروض بالتبليغ عن المخالفات في عمليّة الشراء. أخيرا، يمكن للحكومة تطوير أدوات تيسّر تحليل بيانات المشتريات بالإشتراك مع مجموعات المراقبة و محاربة الفساد.

[1] تقريرآلية التقارير المستقلّة لمنتصف المرحلة 2014-2015 http://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/Tunisia2014-15_IRM%20Progress%20Report_Eng.pdf

[2] تقاريرالهيئة العليا لرقابة الخدمات العموميّة والهيئة العليا للرقابة المالية، 16 ديسمبر 2016: http://bit.ly/2pQNxAr .

4: الإطار القانوني لحماية المعطيات الشخصيّة

نص التعهد: وفقا لأحكام الجزء الثاني "الحقوق و الحريات" من الدستور و بالخصوص أحكام الفصل *24* الذي يعترف بالتزام الدولة بحماية المعطيات الشخصية، و الفصل *32* الذي يكرس الحق في الوصول إلى المعلومة، و بالنظر للفصل *49* الذي ينص على وجوب تفسير الحقوق و الحريات المضمونة في الدستور من خلال قوانين، فإنه يجب تنقيح القانون الحالي لحماية المعطيات الشخصية و القوانين المتعلقة به لكي تتوافق مع المعايير الدولية و خاصة منها المتعلقة بتكنولوجيا الإتصال و المعلومات.

المؤسسة الرائدة: وزارة العدل (الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية)

تاريخ البداية: جويلية 2014 تاريخ النهاية: جوان 2016

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكار من أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
		X			X		X				X		X					X			
													X								

هدف التعهد

يهدف هذا التعهد لمراجعة الإطار القانوني لحماية المعطيات الشخصية للتأكد من ملائمته للفصل 24 من دستور2014 إذ يحمي الفصل 24 من الدستور المعطيات الشخصيّة. هذا التعهد ذو أهميّة قصوى خاصّة لأنه استعمل نظام بن علي الرّقابة و التجسّس على الموطنين ليحدد هويّة المعارضين و يخمد صوتهم قبل ثورة 2011.

وضعية التعهد

في منتصف المرحلة: لم يبدأ بعد

لم تحرز وزارة العدل أي تقدّم يذكر في إعداد تنقيحات قانون 2004 يمكنه من ملائمة المعايير الدوليّة لحماية المعطيات الشخصيّة. كما لم يكن دور الهيئة الوطنيّة لحماية المعطيات الشّخصيّة واضحا في هذا التعهد خلال التسعة أشهر الأولى من فترة تنفيذه.بالإضافة إلى تغيير رئيس الهيئة و بعض أعضاء الفريق التقني[1] في 2015 إثر تكوين الحكومة الجديدة[2].

في نهاية المرحلة: لم يبدأ بعد

وفقا لنقاط الإتصال مع مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة[3]، لم يحرز أي تقدّم في انجاز هذا التعهد. و قد صرّح ممثل عن منظمة البوصلة بأن الحكومة تعتزم تنقيح قانون 2004 أو اعتماد قانون جديد. كما أن الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصيّة قد أطلقت مبادرة لتنقيح القانون.

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: لم يتغيّر

المساءلة العموميّة: لم يتغيّر

تملك تونس قانونا لحماية المعطيات الشخصيّة منذ سنة 2004. و لكن من شأن الإطار القانوني الجديد أن يعزّز حماية المعطيات الشخصيّة للمواطنين. كما انه مع ارتفاع عدد مستعملي شبكة الأنترنت (حوالي 5.5 مليون مستعمل من بين 11 مليون مواطن)، فإن حماية المعطيات الشخصيّة أصبحت ذات أهميّة قصوى لكي تمكّن من نّشاط رقمي و ووصول أحسن إلى المعلومات.

و يعني انعدام التقدم في اعتماد تشريعات جديدة بأن التعهد لم يؤثّر على الوصول إلى المعلومات و لا على المساءلة العموميّة.

المضي قدما؟

لم يتم إدراج هذا التعهد في خطّة العمل الثانية. لذلك يقترح باحث آلية التقارير المستقلّة صياغة تنقيحات واضحة للقانون الموجود و يجب أن تستجيب التنقيحات بصرامة و وضوح للمعايير التالية: ماهي التغييرات التي ستضيفها التنقيحات؟ و كيف ستمكن هذه التنقيحات من تغيير الوضع الرّاهن فيما يتعلّق بحماية المعطيات الشخصيّة.

[1] نضال عضاضي، "شوقي قداس، الرئيس الجديد للهيئة الوطنيّة لحماية المعطيات الشخصيّة"، أخبار، اتصالات تونس، 5 ماي 2015: http://bit.ly/1PV9ypb

[2] مقابلة مع خالد السلّامي، رئيس نقطة التواصل لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة مع باحث آلية التقارير المستقلّة، 23 نوفمبر 2015.

[3] مقابلة مع اعضاء نقطة الإتصال مع مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة ريم القرناوي و شيراز بن طاهر، 9 سبتمبر 2016.

5: بوابة البيانات المفتوحة

نص التعهد: ستحل هذه البوابة محل موقع الواب الحالي *(www.data.gov.tn)* المتاحة على الانترنات منذ سنة *2012*. و هكذا، سيتم نشر المعلومات وفقا للمعايير الدولية فيما يخص الحجم و الجودة و طبيعة المعلومات...، ستمثل البوابة محطة واحدة تمكن من الحصول على المعلومات المختلفة التي تخص مختلف الهيئات الحكومية على المستوى المركزي و الجهوي. ستتطلب بعض المعلومات التي تخص عددا من القطاعات مثل النقل "النقل المفتوح" أو ملكية الأراضي "السجل العقاري المفتوح" تركيزا أكبر نظرا لأهميتها.

الهدف من هذه البوابة هو فتح البيانات المنتجة من قبل مختلف الهياكل العمومية و تسهيل إعادة إستعمالها. و سيتم إنجاز هذه البوابة وفقا لمقاربة تشاركية تشمل ممثلي المجتمع المدني.

المؤسسات الرائدة : كتابة الدولة المكلفة بالحوكمة و الخدمات العمومية (و وحدة الحكومة الإلكترونية)

المؤسسات الداعمة : المؤسسات العمومية المعنية

تاريخ البداية : جويلية 2014

تاريخ النهاية : فيفري 2016

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكار من أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
			✗		✗	✗		✗			✗			✗				✗				
														✗							

هدف التعهد

أطلقت الحكومة التونسيّة أول بوابة لها للبيانات المفتوحة سنة 2012 بعدد محدود من قواعد البيانات و منها الإحصائيات المتعلقة بأنشطة الإدارة العمومية و قائمة المكاتب. يهدف هذا التعهد إلى إعادة تطوير بوابة البيانات المفتوحة لتحسين قابليّة استخدامها و جودة البيانات الموجودة بها.

وضعية التعهد

في منتصف المرحلة: محدود

في سنة 2013، بدأت الحكومة عمليّة اختيار متعاقد ليتكلّف بإنشاء نسخة جديدة من البوّابة و ذلك بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية. و تم اختيار المتعاقد في جوان 2015 كما بدأ العمل على البوّابة الجديدة. للمزيد من المعلومات، الرجاء الإطلاع على تقرير منتصف المرحلة 2014-2015 لآلية التقارير المستقلّة[1].

في نهاية المرحلة: محدود

أشار أعضاء نقطة الإتصال مع مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة إلى أنه لم يتم رسميّا اطلاق البوّابة الجديدة. و قد تم إجراء اختبار بيتا (Beta) لبوابة البيانات المفتوحة من قبل عدد محدود من المستعملين. بما فيهم لجنة تقنية مكلّفة بمراقبة نهاية انجاز البوّابة بحلول 15 سبتمبر 2016. و كان الهدف من خطّة انجاز البوابة هو اطلاقها مع نهاية سنة 2016. و لكن بحلول 31 ديسمبر 2016، لم يتم اطلاق البوّابة و لم يتم تقديم النسخة التجريبية للعموم.

وفقا لتصريحات الحكومة، فإنه تم الانتهاء من المرحلة الأولى و يجري تطوير التفاصيل التقنية للبوّابة. في نفس الوقت، لا تزال البوّابة القديمة (www.data.gov.tn) قابلة للاستعمال و لكن لا يتم تحديثها بطريقة منتظمة كما يلاحظ نقص في التنسيق بين الوزارات فيما يخص نشر البيانات[2].

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: لم يتغيّر

المشاركة المدنيّة: لم يتغيّر

من شأن بوّابة بيانات مفتوحة مصانة بشكل جيّد أن تمكّن المواطنين من متابعة نشاطات الحكومة و بالتّالي تسهيل الوصول إلى المعلومات. كما من شأنها إرساء علاقة جديدة بين المواطنين و الحكومة قائمة على الشفافيّة و الثقة و المساءلة. و قد صنّف المؤشّر العالمي للبيانات المفتوحة (Global Open Data Index) تونس في المرتبة 86 في 2015 و هو ما يمثّل تراجعا بالمقارنة مع سنة 2014 حيث كانت تونس تحتل المرتبة 66 من التصنيف[3]. و يؤكد هذا التراجع ضرورة بذل مجهود اكبر لضمان التطوّر في مجال البيانات المفتوحة الذي يمثّل جزءا لا يتجزّء من الحكومة المفتوحة.

و عرقل التأخير في إعادة تطوير البوّابة تعزيز الوصول إلى المعلومات و فرص المشاركة المدنيّة.

المضي قدما؟

تمّ تحويل هذا التعهد بصيغة معدّلة، إلى خطّة العمل الثّانية. و تغيّرت صياغته لتضم أربع مراحل منها إجازة البيانات العموميّة و إدراج بيانات من خلال شبكات شخصيّة في مختلف وكالات الحكومة. و للنجاح في انجاز هذا التعهد، ينصح باحث آلية التقارير المستقلّة بما يلي:

- ينبغي على وحدة الحكومة الالكترونية صلب رئاسة الحكومة اضفاء طابع رسمي على عمليّة إنشاء مجموعات البيانات و تجميعها و التأكد من ملاءمتها للقوانين و جودتها. و لهذا، فإنه من الممكن أن تحتاج الوحدة إلى موارد إضافيّة و ميزانيّة ملائمة للمشروع[4].
- ينبغي على الحكومة أن تشجع فعليّا منظّمات المجتمع المدني و مجموعات الرّصد على استعمال البوّابة و مجموعات البيانات المضافة للتمكّن من التعريف بالعمل.

[1] مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، تقرير منتصف المرحلة 2015-2014:
.http://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/Tunisia2014-15_IRM%20Progress%20Report_Eng.pdf

[2] مقابلة مع ممثّل عن منظمة البوصلة، 1 فيفري 2017.

[3] Global Open Data Index, "Tunisia," http://2015.index.okfn.org/place/tunisia

[4] مقابلة مع السيّد ماهر القلّال، من مجتمع الحكومة المفتوحة، 18 سبتمبر 2016.

6: مرجعيّة وطنيّة لحوكمة المؤسّسات

نص التعهد: وضع مرجعية حوكمة حسب معاييرالجودة الدولية و تشجيع المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات في القطاعين العام و الخاص.

يجب أن تتلائم مرجعية حوكمة المؤسسات مع مواصفات الحوكمة *ISO 26000* المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات *(CSR)*.
ستسمح المرجعية بنشر مبادئ الحوكمة مثل الشفافية و النزاهة و المساءلة و ستضمن إستدامة هذه المبادئ و تطبيقها في القطاعين العام و الخاص وفقا لإجراءات موحدة.

المؤسسة الرائدة: المعهد الوطني للمواصفات و الملكية الصناعية (INNORPI)

المؤسسة الداعمة: كتابة الدولة المكلفة بالحوكمة و الخدمات العمومية

تاريخ البداية: جويلية 2014 تاريخ النهاية: ديسمبر 2015

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الإبتكارمن أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
			✗		غير واضح						✗				✗	✗		✗			

هدف التعهد

إلتزمت الحكومة بوضع مرجعية وطنية لحوكمة المؤسسات لتزويد المؤسسات العامة والخاصة بإطار يسمح بهيكلة حوكمة المؤسسة و مسؤوليتها الإجتماعية و الممارسات الأخلاقية بهدف التوقي من الفساد. تقوم المرجعية على عدد من القيم مثل النزاهة و العدل و المساءلة و ستستعمل كمرجعية لتعديل الإجراءات الإدارية و العمليات الداخلية لتتلائم مع قيم النزاهة.

وضعيّة التعهد

في منتصف المرحلة: جوهري

تم الانتهاء من النسخة المطبوعة من المرجعيّة في ديسمبر 2014. وفي سنة 2015، تمّ تنظيم عدة حلقات دراسية ودورات تدريبية للتعريف بها لدى موظفي الإدارات العمومية. وفي وقت إعداد تقرير منتصف المرحلة، تم نشر كتيب يقدّم المرجعيّة على الموقع الإلكتروني الحكومي anticor.tn و المموّل من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. للمزيد من المعلومات، الرّجاء الاطلاع على تقرير منتصف المرحلة 2014-2015[1].

في نهاية المرحلة: كامل

يعتبر التعهد كاملا، كما أن كتّيب تقديم المرجعيّة متاح على الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للمواصفات (INNORPI)[2]. و تباع النّسخ المطبوعة من المرجعيّة بثمن يقدّر ب 30 دينارا (حوالي 15 دولارا). و تفسّر الصفحات الأربع للكتيّب باللّغتين العربيّة و الفرنسيّة كيفيّة اعتماد المرجعيّة في كل المؤسسات العموميّة و الخاصّة و ذلك باتّباع ثلاث خطوات لتحسين الحوكمة و لمحاربة الفساد. و تعتمد المرجعيّة على عددة مواصفات عالميّة للحوكمة الرّشيدة. و باتباع كتاب ارشادات المرجعيّة، يمكن للمؤسسات الحصول على معيار الحوكمة الرّشيدة ممّا سيمكّنها من الرّفع من مصداقيّتها. و تباع المرجعيّة عند المعهد الوطني للمواصفات بمقابل كما هو الحال بالنسبة لباقي المرجعيّات و الوثائق المتعلّقة بالمواصفات و لكن الإطلاع على المرجعيّة في مقر المعهد مجّاني.

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: لم يتغيّر

المشاركة المدنيّة: لم يتغيّر

المساءلة العموميّة: لم تتغيّر

يمكن للمرجعيّة أن توفّر إرشادات مفيدة للمؤسسات العموميّة و الخاصّة تتعلّق بكيفيّة تحسين حوكمتها و محاربة الفساد بداخلها. و مع ذلك، فإن من الصّعب تحديد مدى اعتماد المرجعيّة و استعمالها كما من الصّعب معرفة عدد النسخ التي تمّ بيعها لأن هذه المعلومات غير متاحة للعموم و لذلك فإنه من الصّعب تقييم أثر التعهد على تغيير ممارسات الحكومة.

المضي قدما؟

تم الإنتهاء من هذا التعهد خلال فترة تنفيذ خطّة العمل. و مع ذلك، التزمت الحكومة في خطّة العمل الثانية للفترة 2016-2018 بإنشاء "المرجعيّة الوطنيّة لحوكمة الشركات الحكوميّة و الشركات الخاصّة" (التعهد عدد 12)[3].

[1] مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، تقرير منتصف المرحلة 2014-2015:
http://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/Tunisia2014-15_IRM%20Progress%20Report_Eng.pdf

[2] الجمهوريّة التونسيّة، وزارة التجارة و الصّناعة، "المرجعيّة الوطنيّة للحوكمة": http://www.innorpi.tn/Fra/referentiel-national-de-la-gouvernance-en-tunisie_11_302

[3] خطة العمل لتونس للفترة 2016-2018، الصفحة 20، Tunisia National Action Plan 2016-2018, pg. 20,
https://www.opengovpartnership.org/documents/tunisia-second-national-action-plan-2016-2018-english

7: إطار ترتيبي ينظم التواصل و التعامل بتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات

نص التعهد: إستعمال تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في صلب الإدارة العمومية و بين الهياكل العمومية و المواطنين يمكّن من وضع آلية عملية لمتابعة معالجة الوثائق الإدارية. و هكذا، تسخر التكنولوجيا مبدأ المساءلة و هو من أهم مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة.

و تحقيقا لهذه الغاية، سيتم وضع إطار ترتيبي ينظم التواصل و التعامل بين القطاع العام و و بين الهياكل العمومية و المواطنين. ستوفر مثل هذه التشريعات قيمة قانونية أكبر للوثائق الإلكترونية، وهكذا، تشجع الهياكل العمومية على التخلص من الأوراق.

المؤسسة الرائدة : كتابة الدولة المكلفة بالحوكمة و الخدمات العمومية (وحدة الحكومة الإلكترونية)

تاريخ البداية : جويلية 2014 تاريخ النهاية : جوان 2016

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكارمن أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
		X					X			X				X				X			
														X							

هدف التعهد

يهدف هذا التعهد لصياغة قانون يسمح و يشجع على استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في التواصل في صلب الحكومة و بين الحكومة و المواطنين.

لا تملك تونس إطارا قانونيا ينظم التواصل الإلكتروني و الإجراءات الإدارية بين المواطنين و المؤسسات العمومية أو بين الهياكل الحكومية نفسها. و بالتالي، فإن معظم خدمات و إجراءات و تواصل الإدارة لا تقع على الأنترنات و هو ما يؤدي لعدم النجاعة.

وضعيّة التعهد

في منتصف المرحلة: محدود

وفقا لتقرير التقييم الذّاتي للحكومة، فإنه قد تمّت صياغة القانون المنظّم لتوفير و نشر الوثائق الحكوميّة على الأنترنات بالشراكة مع المجتمع المدني. و لكن، لم يتم نشر مشروع القانون على موقع الكتروني رسمي و نفت كل منظمات المجتمع المدني الأعضاء في اللّجنة المشتركة علمها بتنظيم استشارات تخص القانون. للمزيد من المعلومات، الرجاء الاطلاع على تقرير منتصف المرحلة 2014-2016[1].

في نهاية المرحلة: محدود

لم يتم احراز أي تقدم في انجاز هذا التعهد[2]. و لكن تقرير التقييم الذاتي للحكومة يذكر أنه تم إحالة مشروع القانون على مجلس الوزراء للموافقة عليه.

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

المساءلة العموميّة: لم تتغيّر

يفتقر هذا التعهد لتفاصيل كافية حول المراحل القابلة للقياس. كما أنه كان يمكن لإطار ترتيبي ينظم مجال تكنولوجيات الإتصال و التفاعل من تجميع الاجراءات الإداريّة و تمكين المواطنين من رصد التقدم في معالجة مطالبهم و مساءلة المؤسسات حول مدّة التنفيذ و الخدمات.

و بالنظر للتقدم المحدود في تنفيذ هذا التعهد فإنه لم يؤدي إلى أي تغيير في ممارسات الحكومة المتعلّقة بالمساءلة العموميّة

المضي قدما؟

لم يتم تحويل هذا التهعد إلى خطّة العمل الثانية. لذلك، يوصي باحث آلية التقارير المستقلّة بأن تبذل الحكومة مجهودا أكبرا لإضافة تعهدات تنص بوضوح على الآليات التي يمكن للمواطنين استعمالها لمساءلة الموظفين العموميين.

[1] مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، تقرير منتصف المرحلة 2014-2015:
http://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/Tunisia2014-15_IRM%20Progress%20Report_Eng.pdf

[2] مقابلة مع اعضاء نقطة الإتصال مع مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة ريم القرناوي و شيراز بن طاهر، 9 سبتمبر 2016.

8: تسهيل الإجراءات الإدارية

نص التعهد: يتمثل هذا الالتزام في تسهيل عدد من الإجراءات الإدارية بهدف تسهيل الأعمال التجارية و تسهيل حياة المواطنين. و ستتم عملية التبسيط بعد النظر في قائمة للإجراءات الإدارية التي ستلغى أو تنقح قبل اعتماد التشريعات اللازمة (قوانين، أوامر ...)

المؤسسة الرائدة : كتابة الدولة المكلفة بالحوكمة و الخدمات العمومية (الإدارة العامة للإصلاحات و الدراسات الإستشرافية) و وزارة الإقتصاد و المالية بالإشتراك مع كل الأطراف المعنية

تاريخ البداية : جويلية 2014 تاريخ النهاية : جوان 2016

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكارمن أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
	X				غير واضح					X				X				X			
														X							

هدف التعهد

يرمي هذا التعهد إلى تبسيط عدد من الإجراءات الإدارية خاصّة المتعلّقة بالاستثمار و الأعمال و الماليّة. تمتلك تونس عددا كبيرا من الإجراءات الإدارية المعقدة التي تعرقل مناخ الاستثمار و تؤذي النمو الإقتصادي. و تصنف تونس 75 من بين 189 بلدا فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال.[1]

وضعية التعهد

في منتصف المرحلة: محدود

أمضى رئيس الحكومة في 18 سبتمبر 2014 المرسوم عدد 2014-3484 المتعلّق بالشروع في عمليّة تشاركيّة لتبسيط الإجراءات الإداريّة في مجال الصحّة و السياحة و الأمن الوطني و الأراضي و التجهيزات و التنمية المستدامة. يشرّع المرسوم لخلق عدة لجان في صلب وزارات مختلفة مكلّفة بمراجعة الإجراءات الإدارية بالإستشارة مع القطاع الخاص. و لا يمكن لباحث آليّة التقارير المستقلة أن يؤكد ما إذا كان اللّجان قد تكوّنت فعليّا أو إن كانت الإستشارات قد عقدت. للمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على تقرير منتصف المرحلة 2014-2015.[2]

في نهاية المرحلة: محدود

أشار أعضاء نقطة الإتصال[3] مع مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة أنه لم يحرز أي تقدّم يذكر في تنفيذ التعهد لحد جويلية 2016.

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: لم تتغيّر

المشاركة المدنيّة: لم تتغيّر

المساءلة العموميّة: لم تتغيّر

يعتبر تبسيط الإجراءات الإدارية و القطع مع البيروقراطيّة شروطا أساسيّة لتقديم خدمات أفضل للمواطنين و تحسين مناخ الإستثمار في تونس. و مع ذلك، فإن التعهد لم يتضمّن أي إجراءات متعلّقة بنشر المعلومات أو كيف سيتم إجراء هذه العمليّة كما لم يتضمّن أي معلومات حول تشريك منظمات المجتمع المدني أو أصحاب الأعمال أو حول كيفيّة تبسيط الإجراءات الإداريّة. و لا يمكن لباحث آلية التقارير المستقلّة أن يؤكد ما إذا كان قد تم إنشاء اللّجان فعليّا او إن كانت الإستشارات مع منظمات المجتمع المدني قد عقدت. و بالتّالي، فإن التعهد لم يساهم بأي طريقة في فتح الحكومة.

المضي قدما؟

لم يتم تحويل هذا التعهد إلى خطّة العمل الثّانية.

[1] World Bank, "Ease of Doing Business Index," http://bit.ly/1TTnAss

[2] مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، تقرير منتصف المرحلة 2015-2014: ,
.http://www.opengovpartnership.org/sites/default/files/Tunisia2014-15_IRM%20Progress%20Report_Eng.pdf

[3] مقابلة مع أعضاء نقطة الإتطال مع مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، ريم قرناوي و شيراز بن طاهر، 9 سبتمبر 2016.

9: الخدمات الإدارية على الأنترنات

نص التعهد: سيتم وضع قائمة للخدمات الإدارية كثيرة الاستعمال من قبل المواطنين لجعلها آلية و ذلك وفقا لمقاربة تشاركية من خلال تنظيم استشارات على الأنترنات.

ستضم هذه القائمة خدمات إلكترونية بدرجات نضج مختلفة (إعلامية، خدمات تفاعلية و متكاملة) والتي تغطي حاجة مختلف مستعملي الإدارة (المواطنين، الشركات، الموظفين العموميين، الأجانب...).

من المؤكد أن تطوير خدمات على الأنترنات سيمكن من تعزيز شفافية القطاع العام و التقليل من الفساد و دعم المقاربة التشاركية.

المؤسسة الرائدة: كتابة الدولة المكلفة بالحوكمة و الخدمات العمومية (وحدة الحكومة الإلكترونية).

تاريخ البداية: جويلية 2014 تاريخ النهاية: جوان 2016

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكار من أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
		X			X	X				X			X					X			
													X								

هدف التعهد

يهدف هذا التعهد إلى توفير خدمات جديدة على الأنترنات في مسعى للحد من الفساد الذي يحدث بسبب الإجراءات الإدارية الغير الناجعة. كما ان رقمنة الخدمات العمومية قد يمكّن من الحد من السلطة التقديرية للموظفين العموميين كما يمكّن من تقليل فرص الارتشاء بين المواطنين و الموظفين العموميين الفاسدين.

وضعيّة التعهد

في منتصف المرحلة: لم يبدأ بعد

أطلقت الحكومة بين سنة 2000 و 2014 عدّة خدمات إداريّة إلكترونيّة مثل إجراءات التصدير و التّوريد، التغطية الإجتماعيّة و الضّرائب.

عند كتابة تقرير منتصف المرحلة، لم يتمكّن باحث آليّة التقارير المستقلّة من الحصول على أدلّة تمكنه من تقييم درجة استكمال هذا التعهّد. و وفقا لمقابلة أجراها الباحث في 9 سبتمبر 2016[1] مع مسؤولين في الحكومة، فإنه لم يتم تخصيص أي ميزانيّة لتنفيذ التعهّد كما لا يوجد أي دليل على تنظيم استشارة على الانترنات مع المواطنين.

في نهاية المرحلة: لم يبدأ بعد

أشار أعضاء نقطة الإتصال[2] مع مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة في تونس أنه لم يتم احراز تقدّم في تنفيذ هذا التعهّد.

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: لم تتغيّر

المشاركة المدنيّة: لم تتغيّر

كان بإمكان الحكومة تحسين أدائها و تحسين العلاقة بينها و بين المواطنين بإشراك المجتمع المدني و أصحاب الأعمال في عمليّة تحديد الخدمات ذات الأولويّة ليتم رقمنتها. لذلك، لكي يكون للتعهد تأثير أكبر، يجب أن يكون أكثر تحديدا. و بما ان تنفيذه لم يبدأ بعد، فإنه لم يتمكّن من فتح الحكومة.

المضي قدما؟

لم يتم تحويل هذا التعهد إلى خطّة العمل الثّانية.

[1] مقابلة باحث آليّة التقارير المستقلّة مع مسؤولين في الحكومة في 9 سبتمبر 2016.

[2] مقابلة مع أعضاء نقطة الإتطال مع مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، ريم قرناوي و شيراز بن طاهر، 9 سبتمبر 2016.

10: مشاركة المواطنين في صنع القرار

نص التعهد: يتمثل هذا التعهد في إعداد إطار قانوني للاستشارة العمومية و تطوير بوابة مشاركة إلكترونية.

- إعداد إطار قانوني للاستشارة العمومية:

سيتم الاعتماد على استشارات عمومية قبل اتخاذ أي قرار مهم و قبل أي صياغة قانونية. من المنتظر أن يحدد هذا الإطار المراحل المختلفة لاعتماد أي نص قانوني (قانون، أمر ...) و لتحديد الأطراف المتدخلة و دور كل منها في العملية وفقا لأجندة محددة مسبقا.

المؤسسة الرائدة: رئاسة الحكومة (الإدارة العامّة للإصلاحات و الدراسات الإستشرافية، مصلحة الاستشارة القانونية).

- تطوير بوابة مشاركة إلكترونية

ستسهل هذه البوابة التواصل و التفاعل بين مختلف مستعملي الإدارة. و سيتم اعتماد قنوات متعددة لكي يتم السماح لهم بالتعبير عن رأيهم و تقديم اقتراحات و تقاسم أفكارهم حول السياسات العامّة و صياغة البرامج و متابعة تنفيذها. سيتم تطوير البوابة باعتماد مقاربة تشاركية تشمل ممثلي المجتمع المدني.

المؤسسة الرائدة: كتابة الحكومة المكلفة بالحوكمة و الخدمات العمومية (وحدة الحكومة الإلكترونية)

المؤسسات الداعمة: كل الهياكل العمومية المعنية

تاريخ البداية: جويلية 2014 تاريخ النهاية: فيفري 2016

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكار من أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
			X		X	X		X			X			X					X			
														X							

هدف التعهد

. يرمي هذا التعهد لصياغة قانون يسمح بأن تنظم مثل هذه الاستشارات على الأنترنات و لبناء أول بوابة للمشاركة الإلكترونية لتحسين المشاركة المدنيّة في اتخاذ القرارات المهمّة.

وضعيّة التعهد

في منتصف المرحلة: محدود

وضعت اول صيغة لبوابة المشاركة الإلكترونية في 2012 (http://www.consultations-publiques.tn). و بالرغم من أن هذه البوابة لا تسمح للمواطنين برؤية ما يقوله مواطنون آخرون كما تنقصها آليات متابعة تنفيذ الإصلاحات المقترحة، إلا انه تم استعمالها لتنظيم عدد من الاستشارات العمومية. على سبيل المثال، تم استعمالها للإستشارات حول إصلاحات الحيطة الاجتماعية و القضاء. تذمرت العديد من منظمات المجتمع المدني من مجهودات الحكومة المحدودة للترويج و الدعاية للاستشارات الجارية بما في ذلك نتائجها، مما أدى إلى نقص في الوعي بالمبادرة[1].

كما إنتقد اعضاء من المجتمع المدني تدني مستوى إتاحة بوابة الاستشارات للمواطنين ذوي الاحتياجات الخاصّة و نقص الدعاية حول البوابة بالنسبة للمغتربين. للمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على تقرير منتصف المرحلة 2014-2015[2].

في نهاية المرحلة: محدود

وفقا لتقرير التقييم الذاتي للحكومة، تم تنظيم استشارة عموميّة على الانترنت في بداية سنة 2016 و ذلك لمناقشة الإطار القانوني لتنظيم الإستشارات على الانترنات و لكن لم تنشر نتائج هذه الاستشارة للعموم. و فقا للسيدة إيمان التازركي، مديرة الإدارة العامّة للإصلاح و الدراسات الإداريّة الاستشرافيّة، تمت خلال السداسيّة الاولى من سنة 2016 صياغة مرسوم متعلّق بالاستشارات على الأنترنت و يحتوي على 16 فصلا.[3] و تم هذا خارج فترة تقييم هذا التقرير. و كان امن المفترض أن ينشر المرسوم في الرّائد الرّسمي للجمهوريّة التونسيّة في نوفمبر 2016. و لكن، في أفريل 2017، كان لا يزال المرسوم في طور المراجعة من قبل المحكمة الإداريّة.

بحلول جويلية 2016، لم تكن البوّابة الإلكترونيّة التي تمثّل الجزء الثّاني من هذا التعهد جاهزة للإستعمال بعد. و أفاد التقييم الذاتي للحكومة ان البوّابة بصدد الإختبارو التقييم من قبل لجنة فنيّة[4].

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: لم تتغيّر

المشاركة المدنيّة: لم تتغيّر

كان بإمكان وضع إطار قانوني و إنشاء بوابة للمشاركة الإلكترونيّة أثر كبير على المشاركة المدنيّة في صنع القرار و تحسين الوصول إلى المعلومات المتعلّقة بعمليّة صياغة التشريعات. و لكن، لم يتم إستكمال انجاز البوّابة و الإطار القانوني. كنتيجة لذلك، لم يتغيّر الوضع الرّاهن. و مع أن ممثلي المجتمع المدني الحاضرين في اجتماعات لجنة المتابعة يرصدون تطوّر المرسوم النتعلّق بالاستشارات العموميّة لكنهم لا يزالون متشككين بخصوص تاريخ إطلاق البوّابة في سنة 2017.

المضي قدما؟

لم يدرج هذا التعهد في خطّة العمل الثّانية و لكن بالنّظر إلى أهميّة وسائل المشاركة المدنيّة في تونس بعد الثّورة، فإن باحث آليّة التقارير المستقلّة يؤمن بأن على الحكومة إستكمال انجاز البوّابة و التعريف بها لكي يتمكّن المواطنون و منظّمات المجتمع المدني من استعمالها لمتابعة القوانين و الاطّلاع عليها.

---

[1] منتدى أصحاب المصلحة المنظّم من قبل باحث آليّة التقارير المستقلّة، سبتمبر 2015.

[2] مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، تقرير منتصف المرحلة 2014-2015:

[3] يرجى الاطّلاع على الصفحة التّالية من موقع مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة:
http://www.ogptunisie.gov.tn/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=37&Itemid=242

[4] للإطلاع على تقرير التقييم الذّاتب للحكومة، الرّجاء الإطلاع على الصفحة التّالية: https://www.opengovpartnership.org/country/tunisia/assessment

11 و 12: بناء قدرات الموظفين العموميين

التعهد 11: التدريب على الحوكمة المفتوحة

نص التعهد:

- وضع برنامج تدريب للموظفين العموميين في مجال الحكومة المفتوحة و الأخذ بعين الاعتبار المواضيع المتعلقة بالحكومة المفتوحة و محاربة الفساد و الوصول إلى المعلومة و البيانات المفتوحة و المشاركة الإلكترونية.
- إدراج برامج تدريبية و حصص حول الحكومة المفتوحة في البرامج التدريبية للمدرسة العامّة للإدارة و المؤسسات الأخرى المتخصصة في تدريب القطاع العام.

المؤسسة الرائدة: رئاسة الحكومة: كتابة الدولة المكلفة بالحوكمة و الخدمات العمومية و اللجنة العامة للخدمات العمومية (الإدارة العامة للتكوين و بناء القدرات)

المؤسسة الداعمة: المؤسسات العمومية المتخصصة في تكوين الموظفين العموميين.

تاريخ البداية: جويلية 2014 تاريخ النهاية: جوان 2016

التعهد 12: أكاديمية الحكومة المفتوحة

نص التعهد: خلق أكاديمية متخصصة في التدريب الأكاديمي في ميدان الحوكمة للموظفين العموميين بالاشتراك مع خبراء في هذا المجال. سيمكن هذا التدريب المدربين من الحصول على معرفة أكبر بخصوص اتجاهات الحوكمة و محاربة الفساد على المستوى الدولي.

المؤسسة الرائدة: رئاسة الحكومة: كتابة الدولة المكلفة بالحوكمة و الخدمات العمومية، اللجنة العامة للخدمات العمومية.

تاريخ البداية: جويلية 2014 تاريخ النهاية: جوان 2016

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكار من أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
11. تدريب حول الحكومة المفتوحة		X			غير واضح					X				X		X		X			
12. أكاديمية الحوكمة المفتوحة			X		غير واضح						X			X		X		X			

هدف التعهد

تسعى الحكومة من خلال هذه التعهدات إلى بناء قدرات الموظفين العموميين في ميدان الحكومة المفتوحة من خلال تطوير تدريب خاص في مجال الحكومة المفتوحة من خلال خلق برامج و أكاديمية للحوكمة.

وضعيّة التعهد

في منتصف المرحلة: محدود

أمضى رئيس الحكومة في سبتمبر 2013 الأمر التنفيذي عدد 3803-2013 القاضي بخلق الأكاديمية الدولية الحوكمة الرشيدة بتونس.

وفقا لتقرير التقييم الذاتي للحكومة، فمن المنتظر أن تبدأ الأكاديمية نشاطها في سبتمبر 2015 صلب المدرسة الوطنية للإدارة و قد تم إعداد مواد و برامج التدريب حول الحوكمة الرشيدة و تشمل مواضيع متعلقة بالحكومة المفتوحة . كما تم نشر عدد من مواد التدريب على موقع المدرسة. للمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على تقرير منتصف المرحلة 2014-2015[1]

في نهاية المرحلة: كامل

تم استكمال انجاز كل من التعهد 11 و 12.

- **التعهد 11:** يؤكد كل من تقرير التقييم الذّاتي للحكومة و نتائج رصد وسائل الإعلام الذي قام به باحث آليّة التقارير المستقلّة بأن رئيس الحكومة قد أمضى مذكرة (#21) في 23 سبتمبر 2015 تفيد بأن كل برامج تدريب الموظّفين العموميين تحتوي على مواد متعلّقة بالحوكمة الرّشيدة و الحكومة المفتوحة. و حضر هؤلاء الموظفون تدريبا دام 45 يوما في الفترة ما بين 5 ديسمبر2015 و 15 جانفي 2016. كما اشتركت الحكومة مع منظمتين لتقديم تدريبات إضافيّة للموظفين. تم تنظيم جزء من التدريبات في مقر الأكاديميّة الجديدة و عقد البعض الآخر في ألمانيا و فرنسا. و في 19 و 20 أكتوبر 2015، حضر عشرة موظفين حلقة تدريبيّة حول البيانات المفتوحة نظّمت من قبل منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OECD) كما حضر عشرة موظفين من رئاسة الحكومة في نوفمبر 2015، حلقة تدريبية حول مكافحة الفساد تم تنظيمها بالإشتراك مع المدرسة الفرنسيّة للإدارة.
- **التعهد 12:** ابتدات أكاديميّة الحوكمة نشاطها فعليّا في 3 نوفمبر 2015. و تخرّجت الدفعة الأولى في ديسمبر 2016. عملت هذه الدفعة على موضوع الشفافيّة في عروض الطّلب في قطاع الصحّة.

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: لم تتغيّر

المشاركة المدنيّة: لم تتغيّر

المساءلة العموميّة: لم يتغيّر

لم يكن هناك أي مؤشّرات تغيير واضحة في ممارسات الحكومة في وقت التقييم النهائي لتنفيذ خطّة العمل. و لكن، وفقا للسيّد كريم باني[2]، المسؤول عن تدريب الموظفين العموميين في رئاسة الحكومة، فإن التأثير الفعلي لهذا التعهد على ممارسات الحكومة يتطلّب عدّة أشهر أو سنوات على الأقل.

و ترى جمعيّة "أنا يقظ" بأن منظمات المجتمع المدني عاجزة عن رصد تأثير التدريبات على سلوكات الحكومة لأن الأكاديميّة ذاتها تفتقر لمؤشرات متابعة واضحة. كما تؤمن المنظّمة بأن التدريبات فقط لن تكون ناجعة في تغيير ممارسات الحكومة، على الأقل على المدى القصير.

المضي قدما؟

تم استكمال انجاز هذا التعهد و لم يتم ادراجه في خطّة العمل الثّانية. و لكن يوجد تعهد مشابه في خطّة العمل الجديدة يهدف إلى إعداد دليل عملي حول مبادئ الحكومة المفتوحة على المستوى المحلّي (التعهد عدد 4). و لتحسين جودة و نجاعة الأكاديميّة، ينبغي تركيز فروع جهويّة لكي يستطيع الموظّفون العموميّون في كامل الجهات الاستفادة من برامج التدريب. كما يمكن إنشاء مجلس للأكاديميّة و ذلك لتشريك منظمات المجتمع المدني و التشاور معها حول متلبعة البرامج و تقديم توصيات.

---

[1] مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، تقرير منتصف المرحلة 2014-2015:

[2] مقابلة مع السيد كريم باني في 26 أكتوبر 2016.

[3] مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، خطّة عمل 2016-2018، الصفحة 12: https://www.opengovpartnership.org/country/tunisia/assessment.

13 و 14 و 15: الميزانية المفتوحة

التعهد *13*: تقارير الميزانية

نص التعهد: وفقا للمعايير الدولية *IBP-OECD*، يجب أن تنشر ثمانية تقارير متعلقة بالميزانية، ولكن في تونس تنشر فقط ستّة تقارير. يقترح هذا التعهد نشر التقريرين المفقودين:

- التقرير النصف السنوي المتصل بالميزانية.
- تقرير المراجعة.

يجب نشر التقارير الثمانية في المواعيد المناسبة وفقا للمعايير الدولية، ويجب أيضا أن تنشر قبل نشر قانون المالية.

- تكريس الشفافية المالية للشركات والمؤسسات العامة من أجل إجبارهم على نشر بياناتهم المالية.

المؤسسات الرائدة : وزارة الاقتصاد والمالية؛ وحدة متابعة الشركات والمؤسسات العمومية (رئاسة الحكومة)

تاريخ البداية: جويلية 2014 تاريخ النهاية: جوان 2016

التعهد *14*: نظام الميزانية المفتوحة

نص التعهد: تطوير نظام الميزانية المفتوحة من أجل تسهيل الحصول على الوثائق المتعلقة بالمالية العامة وتنفيذ الميزانية ممّا يضمن إعادة استخدام البيانات من قبل كافة المستخدمين. وسيشمل هذا النظام مجموعة من البيانات العالمية، والتي سيتم نشرها من خلال استغلال أنظمة المعلومات الآلية المتعلقة بتنفيذ نظام الميزانية العامة للدولة وخاصة نظام إدارة الميزانية*"ADEB"*.

سيتم اعتبار ذلك خطوة هامة نحو الشفافية ومكافحة الفساد وتجنب إهدار الموارد العامة.

المؤسسة الرائدة : وزارة الاقتصاد والمالية.

تاريخ البداية: جويلية 2014 تاريخ النهاية: ديسمبر 2015

التعهد *15*: استكشاف البيانات الموجودة في منصة إدارة الميزانية *(ADEB)*

نص التعهد: سيتم استخدام البيانات والمعلومات المتعلقة بميزانية الهياكل العمومية والموجودة في تطبيق مخصص لإدارة الميزانية *(ADEB)* ونشرها في شكل مبسّط و سهل القراءة.

كما سيتم السماح لمقدمي المشتريات العامة بمتابعة المدفوعات من خلال هذا النظام.

المؤسسة الرائدة : وزارة الاقتصاد والمالية.

تاريخ البداية: جويلية 2014 wتاريخ النهاية:جوان 2016

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكارمن أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
13. تقارير الميزانيّة				X	X						X				X X				X		
14. منظومة الميزانية المفتوحة			X		X						X				X X	X				X	
15. منصّة التصرّف في الميزانيّة		X			X					X				X X					X		

هدف التعهد

تختص هذه المجموعة من التعهدات بتقديم تقارير الميزانية المفتوحة. حتى عام 2013، كان سجل تونس في الميزانية المفتوحة ضعيفا[1].

من خلال التعهد 13، التزمت الحكومة بالامتثال للمعايير الدولية للشفافية في الميزانية من خلال نشر " التقرير النصف السنوي للميزانية "، الذي تعده وزارة المالية و "تقرير مراجعة الحسابات" الذي تعده الرقابة العامة للمالية.

و من خلال التعهد 14، خطّطت وزارة المالية لإنشاء منصة الكترونيّة يمكن استخدامها من قبل كل المواطنين -حتّى لو لم يكن لهم تكوين سابق في مجال الماليّة أو التدقيق- للوصول إلى المعلومات المتعلّقة بالميزانيّة و فهمها.

و من خلال التعهد 15، التزمت وزارة المالية بوضع أداة على الأنترنات من شأنها أن تسمح للمواطنين باستكشاف وإعادة استخدام البيانات التفصيلية المتعلقة بالميزانية وتنفيذها من قبل من الهياكل العامة (الوزارات والهيئات الحكومية، وما إلى ذلك).و كان من المفترض أن تكون هذه الأداة مصممة للمتعاقدين مع الحكومة لتمكينهم من تتبع دفوعات الحكومة.

وضعيّة التعهد

في منتصف المرحلة:

التعهد -13 جوهري: ، نشرت وزارة المالية التقرير النصف سنوي لتنفيذ الميزانية لسنة2014[2] في ماي 2015. مما أدى إلى مستوى إنجاز كبير. أما تقرير التدقيق، الذي يعتبر الجزء الثّاني من هذا التعهد، فلم يتم نشره رغم أنه كان من المفترض نشره بعد مراجعته من قبل دائرة المحاسبات.

التعهد -14 جوهري: ، قامت وزارة المالية بتأمين الدعم من مجموعة البنك الدولي لإعداد منصة معلومات صديقة للمواطن على الأنترنات (ADEB) لاستكشاف الميزانية و يوجد نموذج أولي متاح على الانترنت على موقع غير رسمي[3] ا.

التعهد -15 محدود: لم تكن منصّة استكشاف الميزانيّة (ADEB) متاحة للعموم عند صياغة تقرير منتصف المرحلة.
و تقول تقارير وزارة المالية أن منصة المعلومات "WEBADEB" التي تعرض للعموم مختلف المعلومات الخاصة بالميزانية قد تمت اتاحتها داخليا في مركزالإعلامية المالية (CIMF) و تنتظر المصادقة النهائية. . للمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على تقرير منتصف المرحلة 2014-2015[4]

في نهاية المرحلة:

التعهد -13 جوهري: وفقا لتقرير التقييم الذاتي للحكومة، تم نشر التقرير النصف السنوي للميزانيّة في ماي 2015 و لكن لم يتم نشر تقرير التدقيق من قبل دائرة المحاسبات. و لهذا، يعتبر التعهد غير كامل. و يرجع التأخير في نشر تقرير التدقيق لمشاكل داخليّة صلب دائرة المحاسبات. و وفقا لتقرير التقييم الذاتي، لا يزال تقرير التدقيق في طور الصّياغة.

التعهد -14 كامل: تم اطلاق بوّابة الميزانيّة في ديسمبر 2015 و البوّابة متاحة على الرّابط التّالي: http://www.mizaniatouna.gov.tn. و بهذا، يعتبر التعهد كاملا. و تمكن البوّابة من نقل المعلومات الموجودة على منظومة المتابعة الماليّة الدّاخلية (ADEB) إلى بوابة الميزانية الصديقة للمواطن.

التعهد -15 جوهري: تحتوي بوّابة الميزانيّة المفتوحة على مجموعات بيانات مفتوحة و تمكّن المستخدم من متابعة الميزانيّات و انفاقات مختلف مصالح الحكومة[5]. و يشير تقرير التقييم الذّاتي للحكومة إلى أن درجة انجاز التعهد جوهريّة و أنه قد تم تعيين لجنة تنفيذيّة لاستكماله. و على الرّغم من ذلك، لا تزال البوّابة تفتقر لبعض الأدوات المشار إليها في نص التعهد. مثلا، لا يمكن لمقدمي الخدمات متابعة و رصد الدفوعات من خلال البوّابة.

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

التعهد 13

الوصول إلى المعلومات: هامشي

من خلال نشر التقرير النصف السنوي للميزانيّة من تحسين تصنيف تونس في مشروع الميزانيّة الدولي (International Budget Project (IBP)) لمؤشر الميزانية المفتوحة (Open Budget Index) من المرتبة 89 إلى المرتبة 66 (أي 42 نقطة من أصل 100).[6] و رغم ان هذا يعتبر خطوة إيجابيّة ، فإن التأخير في نشر تقرير التدقيق قد أثر على شروط أهلية تونس لشراكة الحكومة المفتوحة. و لم تستجب تونس في سنة 2015 إلى شروط الأهلية للشراكة بسبب عدم نشر تقرير التدقيق في الوقت المحدد. و تم إعطاء الحكومة التونسية مهلة بسنة لزيادة نقاطها لتستوفي الحد الأدنى على الأقل. و قد قدّمت الحكومة في ماي 2016 مطلبا لصندوق النقد الدولي للزيادة في التمويل بهدف مواصلة الإصلاحات الماليّة و الجبائيّة بما فيها تحيين و تحسين تقارير التدقيق[7]. غير أنه لم يتم نشر التقارير في ختام فترة التنفيذ في جوان 2016.

التعهد 14

الوصول إلى المعلومات: جوهري

أطلقت وزارة المالية التونسيّة بالشراكة مع البنك الدولي بوّابة جديدة بهدف تحسين شفافيّة الإنفاق العمومي و تمكين المواطنين لرصد استعمال الحكومة للأموال العموميّة. تعد بوابة ميزانيتنا بمثابة نقطة دخول واحدة لجميع المعلومات المالية التي يرجع تاريخها إلى عام 2008. البوّابة متاحة باللغتين الفرنسية والعربية، وتقدم نصوصا ورسوما بيانية تسهّل للمواطنين فهم المعلومات المتعلّقة بالميزانيّة بما في ذلك العجز في الميزانية، الدين العمومي، وتكلفة الدعم الحكومي.

منظومة أدب (ADEB) هي منظومة داخليّة لوزارة الماليّة و تستخدم لتتبع المعلومات الماليّة للحكومة.

تنقل بوّابة ميزانيتنا آليّا المعلومات من منظومة أدب و تنشرها للعموم في صيغة سهلة الاستخدام. و في هذا الصدد،أشار أحد كبار الخبراء في القطاع العام في البنك الدولي إلى أن "تحول تونس من كونها واحدة من أكثر النظم السرية في المنطقة لتصبح رائدة في مجال الشفافية المالية تجربة مرضية للغاية. وهذا يوفر فرصا لإشراك المواطنين بشكل أكبر من أجل تحسين الشفافية ومساءلة البرامج والخدمات العموميّة الرئيسية [8]".

التعهد 15

الوصول إلى المعلومات: هامشي

يتضمن موقع "ميزانيتنا" التفاعلي أدوات للشفافية، مثل "الجدول المحوري" الذي يمكن للمواطنين من تحميل البيانات الخام حول الإنفاق العمومي في صيغ مفتوحة[9]. وقد تم تجميع البيانات ودمجها مع منظومة قاعدة بيانات بوست (BOOST) للبنك الدولي، وهي تم تنظيم البيانات حسب القطاع (الأجور العامة، الفوائد على الدين العمومي، التمويل العمومي، إلخ) والسنة (ابتداءا من عام 2008). و رغم أنه من السابق لأوانه تقييم كيفية استخدام المواطنين للبوّابة منذ اطلاقها، وكيف غيّرت هذه المبادرة ممارسات الحكومة، فإنها تمثل خطوة إيجابية نحو مزيد من الشفافية المالية. ويعتقد بعض ممثّلي المجتمع المدني[10] أنه من الممكن تحسين البوابة لجعل البيانات أسهل في إعادة استخدامها. إذا، كان لتطوير وتنفيذ البوابة تأثير كبير على فتح الحكومة من خلال إتاحة المعلومات المالية، ولكن تضل فائدة أدوات البيانات في شكلها الحالي غير واضحة في السماح للمواطنين بتحليل الإنفاق العمومي.

المضي قدما؟

لم يتم ادراج هذا التعهد في خطّة العمل الثانية. و ينصح باحث آلية التقارير المستقلّة بجمع ملاحظات المجتمع المدني و العمل معها و مع مستخدمي بوّابة ميزانيّتنا لتقييم مدى استخدام البوّابة و البيانات و كيف يمكن تحسين الوسائل الموجودة على البوّابة

[1] International Budget Partnership, "Tunisia," Open Budget Survey 2012, http://bit.ly/1ZjkNdl.

[2] التقرير نصف السنوي لتنفيذ الميزانية 2014: http://www.finances.gov.tn/index.php?option=com_jdownloads&Itemid=721&view=finish&cid=933&catid=9&lang=fr

[3] منصة Boost للميزانية: http://salasituacional.net/tunisia/template_fr

[4] مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، تقرير منتصف المرحلة 2014-2015:

[5] Portail Mizaniatouna Du Ministere Des Finances De La Tunisie, "Manuel de l'utilisateur de la base de données BOOST de la Tunisie", http://www.mizaniatouna.gov.tn/tunisia/template_fr/Manuel_fr.php

[6] International Budget Partnership, "Tunisia," Open Budget Survey 2015, http://bit.ly/1W5odkg.

[7] International Monetary Fund, "Tunisia: Request for an Extended Arrangement under the Extended Fund Facility—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Tunisia," IMF Country Report No. 16/138 (June 2016), https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2016/cr16138.pdf.

[8] The World Bank, "Tunisia's Fiscal Transparency Revolution: from Secrecy to Full Openness", 23 December 2015, http://www.worldbank.org/en/news/feature/2015/12/23/tunisia-fiscal-transparency-revolution-from-secrecy-to-full-openness

[9] Portail Mizaniatouna, isdatabank.info/boost_tunisia_fr/

[10] مقابلة مع ممثل عن منظمة البوصلة في 1 فيفري 2017.

18: منصة "البيانات المفتوحة" لقطاعات النفط والمناجم

نص التعهّد: سوف تشمل هذه المنصة الفئات التالية من البيانات:

- الحالة المحيّنة للسندات المنجمية،
- المؤشرات العامة للاستثمار في هذا القطاع،
- جميع البيانات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير والتوزيع وعقود البيع،
- وما إلى ذلك،
- الشركات العاملة في القطاع وحجم استثماراتها و الأنشطة وعقودها،
- المحاصيل المالية المتأتية من القطاع الحكومي.

المؤسسة الرائدة : وزارة الصناعة.

تاريخ البداية : جويلية 2014 تاريخ النهاية : جوان 2016

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكارمن أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
			✗		✗			✗			✗			✗		✗					✗	

هدف التعهد

يسعى هذا التعهد للرفع في الشفافيّة من خلال نشر معلومات متعلقة بموارد المناجم والطاقة . و تضم هذه المعلومات الشركات العاملة في القطاع و كل البيانات المتعلّقة بالإنتاج و الإستهلاك و التصدير و التوريد و التوزيع و عقود البيع.

وضعيّة التعهد

في منتصف المرحلة: محدود

لم يكن عدد مجموعات البيانات التي تم ملؤها من قبل الحكومة على بوابة البيانات في السنة الأولى من انجاز التعهد ، مما أدى إلى درجة إنجاز محدودة. . للمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على تقرير منتصف المرحلة 2014-2015[1].

في نهاية المرحلة: كامل

أطلقت وزارة الصّناعة و الطّاقة و المناجم في سبتمبر 2015 بوّابة البيانات المفتوحة (http://data.industrie.gov.tn). و تم بناء البوّابة باستخدام تقنية CKAN.و قد تم ملئ أكثر من 200 مجموعة بيانات منذ منصف فترة تنفيذ خطّة العمل بما فيها 50 عقد استكشاف و استغلال البترول. وتساهم العديد من المنظمات العاملة في قطاع التعدين والنفط، بما في ذلك وزارة الصناعة وشركات الطاقة والهيئات التنظيمية، في نشر البيانات ونشر العقود على الموقع. وتنظم المعلومات حسب المواضيع مثل عقود النفط، وموازنة الطاقة، والنفط والغاز، والكهرباء، وإدارة الطاقة، والمناجم، والفوسفات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستخدمين البحث على البوّابة باستخدام المنطقة الجغرافية أو الشركة أو نوع البيانات.

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: جوهري

يعتبر إنشاء بوابة بيانات مفتوحة خطوة هامة تمكّن منظمات المجتمع المدني من تحليل البيانات الهامة المتعلّقة بالموارد المنجميّة، كما يمكن أن يعزز جهود المناصرة التي تبذلها و ذلك بحقائق وأرقام متاحة للعموم. علاوة على ذلك، تم إنشاء منصة البيانات المفتوحة بسبب مطالبة المجتمع المدني، وعدد المواطنين، والأحزاب المعارضة في البرلمان بها[2].

وقد أعربت منظمات من المجتمع المدني، مثل جمعية الحكومة الإلكترونية والمعهد العربي لرؤساء المؤسّسات عن ارتياحها للمواصفات الفنية للبوابة، وأشادت بنشربعض تفاصيل العقود العموميّة المبرمة مع شركات النفط الخاصة. كما رأو أن البوابة تفي بمعايير البيانات المفتوحة الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بتوفر البيانات في مخزن بيانات و وجود واجهة برمجة التطبيقات (API). ومع ذلك، فإن بعض أصحاب المصلحة الآخرين (على سبيل المثال، جمعيّة أنا يقظ وأعضاء مجموعة الحكومة المفتوحة Open-Gov[3]) ليسوا راضين على البوّابة، ويتسائلون عن أهمية مجموعات البيانات المنشورة في كشف الفساد[4] والحد منه كما يوجد انتقاد متكرر من منظمات المجتمع المدني حول عدم نشر جميع عقود النفط (لحد كتابة هذا التقرير، تم نشر البعض فقط). ووفقا لمقابلة مع محمد ضياء الهمامي، وهو ناشط في مجال الشفافيّة في قطاع الطاقة، فإن بعض التفاصيل عن الإيرادات والنفقات حسب الشركة / التصريح / المشروع مفقودة من البوابة. وقال الهمامي إن الحكومة مترددة في نشر البيانات المالية، ولا تجيب على مطالب الحصول على المعلومات المتعلقة بقطاع الطاقة.

تسلط العقود التي تم نشرها على بوابة البيانات المفتوحة الضوء بشكل خاص على العلاقات بين الدولة وشركات الاستغلال التونسيين والأجانب والشركة التونسيّة للأنشطة البترولية. ومع ذلك، فإن جهات فاعلة و ضروريّة أخرى في قطاع الطاقة والمناجم غائبة في البوّابة. مثلا، لم يتم نشر عقود شراء الغاز الطبيعي من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز[5]. وعلى عكس قطاع النفط، لم يصدر قطاع المناجم جميع تصاريح الاستكشاف أو امتيازات الاستغلال على البوابة. وعلاوة على ذلك، يطلب من كل المستغلّين تقديم دراسة التأثير البيئي بموجب قانون المحروقات لعام 1999[6]و يجب على جميع المشغلين أن يقدموا دراسات إلى كل من وزارة الطاقة والوكالة الوطنية لحماية البيئة. و مع ذلك، فإن المعلومات البيئية غير موجودة بصفة كافية على بوابة البيانات المفتوحة على الرغم من أهميتها والتحديات التي تواجهها تونس (الانبعاثات السامة والفوسفاتية من صناعة الفوسفات، وإشعال الغاز الطبيعي في حقول النفط[7]، وتسربات النفط).

ترى منظّمة أنا يقظ (و هي من اهم المنظّمات التي تحارب الفساد في تونس)، مجموعة الحكومة المفتوحة و منظمة البوصلة (و هي منظّمة تونسيّة تعمل على المشاركة المدنيّة في تونس) بأن البوّابة تمثّل خطوة أولى إيجابيّة إلّا أنها تعتقد بأن الوزارة قد اختارت بعض العقود لنشرها على البوّابة وفقا لمواصفات غير شفّافة. و لهذا، فإن من الممكن أن تكون عمليّة نشر العقود أكثر شفافيّة. كما أن انشاء آليّة مساءلة قد يمكّن المواطنين من المطالبة بالشفافيّة التّامة فيما يخص العقود.

و يؤكّد تقرير معهد حوكمة الموارد الطبيعيّة نفس الاستنتاجات المذكورة. إذ يذكر بأن ادراج الشفافيّة في قطاع النفط و المناجم بين تعهدات شراكة الحكومة المفتوحة و اطلاق بوّابة البيانات المفتوحة قد مكّن منظّمات المجتمع المدني و الاعلام من الاهتمام بمساءل أكثر تعقيدا و حساسيّة مثل مسألة العقود و نشرها[8].

أعلنت الحكومة في فيفري 2016 نيتها في الانضمام لمبادرة الشفافيّة في قطاع الصّناعات الاستخراجيّة (Extractives Industry Transparency Initiative (EITI)).[9] و بالرغم من بعض المشاكل المتعلّقة بنشر العقود و بعض المعلومات، فإن بوّابة البيانات المفتوحة تمثّل خطوة هامّة إلى الأمام في مجال الشفافيّة كما تمثّل عنصرا أساسيّا سيمكّن تونس من الالتزام بمبادرة الشفافيّة في قطاع الصّناعات الاستخراجيّة.

المضي قدما؟

تم استكمال التعهد. و قد التزمت الحكومة في خطّة العمل الثّانية بالانضمام لمبادرة الشفافيّة في قطاع الصّناعات الاستخراجيّة (تعهد عدد 1). و رغم اعتبار هذا التعهد كاملا، فإن باحث آليّة التقارير المستقلّة ينصح ب:

- مراجعة التقارير المنشورة و تفسير الأسباب وراء عدم نشر كل العقود و إضافة ملاحظات في كل مرّة يتم تغييب بعض المعلومات؛
- الأخذ بعين الاعتبار ضرورة نشر كل العقود؛
- إنشاء مساحة في البوّابة تمكّن المواطنين من التفاعل مع وزارة الصّناعة.

[1] مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، تقرير منتصف المرحلة 2014-2015:

[2] "Hafawa Rebhi, "Oil Contracts Disclosure: Red Lines Limiting Transparency
Nawaat, 1 July 2016, https://nawaat.org/portail/2016/07/01/oil-contracts-disclosure-red-lines-limiting-transparency

[3] مقابلة مع عبد الحميد الجرموني من مجموعة الحكومة المفتوحة في 27 سبتمبر 2016 و ماهر القلّال من جمعيّة الحكومة الإلكترونيّة في 18 سبتمبر 2016.

[4] مقابلة مع منظمات: أنا يقظ، البوصلة و الحكومة المفتوحة، أكتوبر 2016.

[5] Hafawa Rebhi, "Oil Contracts Disclosure: Red Lines Limiting Transparency," Nawaat, 1 July 2016
.https://nawaat.org/portail/2016/07/01/oil-contracts-disclosure-red-lines-limiting-transparency

[6] قانون المحروقات لسنة 1999 : http://www.droit-afrique.com/upload/doc/tunisie/Tunisie-Code-2011-hydrocarbures.pdf

[7] Hafawa Rebhi, "Tunisie : Le torchage du gaz naturel, une dilapidation qui perdure," 21 April 2014
http://www.leconomistemaghrebin.com/2014/04/21/tunisie-torchage-gaz-naturel-dilapidation-perdure

[8] Natural Resource Governance Institute, "Tunisia's Second Act: Noting Progress, Accountability Actors Demand Contract Transparency," 30 April 2015
http://resourcegovernance.org/blog/tunisias-second-act-noting-progress-accountability-actors-demand-contract-transparency

[9] Natural Resource Governance Institute,Tunisia EITI Commitment Big Step on Long Path To Improved Governance, 21 November 2016
http://www.resourcegovernance.org/blog/tunisia-eiti-commitment-big-step-long-path-improved-governance

19: الشفافية في مشاريع البنية التحتية

نص التعهد:

- تطوير نظام المعلومات الجغرافية لخطط التنمية العمرانية ونشره على الانترنت.

إنجاز نظام المعلومات الجغرافية لخطط التنمية العمرانية التي تحتوي على المخططات العمرانية المعتمدة والتي تحتوي كذلك على جميع البيانات الإدارية والقانونية ذات الصلة (النصوص القانونية والتخطيط العمراني) مع الأخذ بعين الاعتبار البيانات الجغرافية لجعلها متاحة للأطراف المعنية (الوزارات والبلديات و الشركات الاستشارية ...)

المؤسسة الرائدة : وزارة التجهيز و تخطيط الأراضي والتنمية المستدامة .

تاريخ البداية: جويلية 2014 تاريخ النهاية:ديسمبر 2015

- إعداد الخطة الرئيسية لمشاريع استغلال الأراضي و نشره على الأنترنت .

المؤسسة الرائدة : وزارة التجهيز وتخطيط الأراضي والتنمية المستدامة

تاريخ البداية : جويلية 2014 تاريخ النهاية : جوان 2016

- نشر أطلس الولايات على الأنترنات و يحتوي على البيانات الاقتصادية والبيئية و الاجتماعية.

وضع قاعدة بيانات تتضمن البيانات الطبيعية والبيئية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية و العمرانية الخاصة بكل ولاية تونسية من أجل إجراء التشخيص الحالي للولاية و وضع برامج تنموية محددة ومناسبة.

المؤسسة الرائدة : وزارة التجهيز وتخطيط الأراضي والتنمية المستدامة

تاريخ البداية : جويلية 2014 تاريخ النهاية : ديسمبر 2015

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز				هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المساءلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكار من أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
منتصف المرحلة			✗		✗			✗			✗				✗					✗	
نهاية المرحلة															✗						

هدف التعهد

يهدف هذا التعهد لتحسين الوصول إلى المعلومات الجغرافية العمومية من خلال نشر البيانات الجغرافية الأساسية والخطط العمرانية واستخدام الأراضي والأطالس.

وتعتبر المعلومات الجغرافية التي نشرتها الحكومة نادرة تاريخيا في تونس، باستثناء البيانات الاجتماعية والاقتصادية المحدودة المتاحة على موقع المعهد الوطني للإحصاء (INS).

وضعيّة التعهد

في منتصف المرحلة: جوهري

اعتبرت درجة انجاز منظومة المعلومات الجغرافية (GIS) محدودة في أوائل 2015. و تعاقدت وزارة التجهيز والإسكان والتخطيط العمراني مع شركة في لتطوير نظام المعلومات الجغرافية و استكمل العمل في أفريل 2015. و كان من المتوقع نشر هذا النظام قبل نهاية عام 2015 كذلك نشر البيانات الجغرافية لهذا النظام على الأنترنات.

تعتبر درجة انجاز المخططات الرئيسيّة لاستغلال الأراضي جوهريّة. كما قامت وزارة التجهيز و الاسكان و التخطيط العمراني خلال سنة 2015 بنشر عدّة موارد جغرافيّة رقميّة على موقعها الالكتروني[1].

تعتبر درجة انجاز المخططات الرئيسيّة لاستغلال الاراضي جوهريّة الالكتروني. بالاضافة إلى ذلك، تعتبر قاعدة البيانات الرقمية أطلس و التي تضم بيانات اقتصاديّة و بيئيّة و اجتماعيّة، كاملة. كما انه في وقت كتابة تقرير نصف المرحلة، تم نشر 6 مخططات عمرانيّة من أصل 24 أطلس للولايات في صيغة الPDF. للمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على تقرير منتصف المرحلة 2014-2015[2].

في نهاية المرحلة: جوهري

وفقا لتقرير التقييم الذاتي للحكومة، يعتبد تنفيذ النشاط الأول للتعهد أي تطوير منظومة معلومات جغرافيّة كاملا بشكل جوهري. و قد تمّ تطوير منظومة المعلومات الجغرافيّة باستخدام الخرائط و تكنولوجيا الاستشعار عن بعد. و يرتقب أن تكون المنظومة محيّنة بشكل كلّي مع نهاية سنة 2017 كما يمكن الاطلاع عليها على الرّابط التّالي http://geopau.gov.tn.

منذ تقييم منتصف المرحلة، لم يحرز أي تقدّم في العداد و نشر مشاريع المخطّطات الرئيسيّة لاستغلال الأراضي (النشاط الثّالث في التعهد). و مع ذلك، فإن التعهد يضل كاملا بشكل جوهري.

وفقا لتقرير التقييم الذّاتي للحكومة، فإنه قد تم نشر دراسات تقييميّة عن تطوّر البيانات الاقتصاديّة و البيئيّة و الاجتماعيّة على الرّابط التّالي http://www.mehat.gov.tn/index.php?id=347. و لكنّه لم يتم نشر إلاّ مؤشّر وحيد يتعلّق بالإسكان و العائلات (http://www.equipement.tn/index.php?id=295&L=1).

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: هامشي

تاريخيّا، كانت المعلومات الجغرافيّة المتاحة نادرة في تونس. لذا، إذا كان قد تم تنفيذ التعهّد لمثّل ذلك خطوة كبيرة لاتاحة المواطنين الوصول للمعلومات و بالتالي، المساعدة على فضح مخاطر الفساد في التخطيط العمراني.

وفقا لمنظّمة الشفافيّة الدوليّة (Transparency International)[3]، يرتبط التخطيط العمراني بعدّة مخاطر فساد ممكن أن تكون مصيريّة او حتّى قاتلة (انهيار مباني، انزلاقات أرضيّة قاتلة...الخ بسبب رشوة دفعها المقاولون لتغيير معايير البناء و قوانين التقسيمات و بالتالي خلق نقاط ضعف كثير و استجابة غير مجدية للكوارث).

و لا يزال مجال التخطيط العمراني مجالا مختلّا و فاسدا. إذ انه لا يزال من الممكن تغيير استعمال الأموال المخصّصة للأشغال العموميّة و الأراضي و التقسيمات المخصّصة للسكن إلى مشاريع تجاريّة إذ تمكّن من الحصول على مرابيح كبرى يدفعها كبار المقاولين و المتعاقدين[4].

لذلك، تشجع منظمات المجتمع المدني[5] فكرة نشر المعلومات الجغرافيّة و المعلومات المتعلّقة باستغلال الأراضي على الأنترنات لأنها ستمكّن المواطنين من مساءلة المسؤولين الحكوميين حول نتائج عروض الطلب و حول خيارات عقود البنية التحتيّة. كما يعتبر نشر الأطالس خطوة إيجابيّة و لكن يجب بذل المزيد من المجهودات للتسويق لها لكي يعرف المواطنون بوجود البيانات و يتمكنوا من استعمالها.كما أن نجموعة الحكومة المفتوحة ترى بأن المخططات العمرانيّة تفتقر إلى وظيفة إعادة الاستعمال.

و في حين يدعم المجتمع المدني تنفيذ هذا التعهد، ضلّت وزارة التجهيز و الاسكان و التخطيط العمراني غامضة بشأن التفاصيل بسبب المخاوف الأمنيّة.

المضي قدما؟

لم يتم ادراج هذا التعهّد في خطّة العمل الثّانية. و لكن من اجل ضمان انجاز كامل لهذا التعهد و مواصلة تطويره فإن باحث آلية التقارير المستقلّة يوصي بمواصلة نشر و تحيين المخططات العمرانيّة و الأطالس بالإضافة إلى البيانات المتعلّقة بالإسكان حسب رزنامة نشر محدّدة مسبقا. كما ينبغي على الحكومة تنظيم استشارات عمومية بخصوص المشاريع العمرانيّة الكبرى و المصاريف المتعلّقة بها و ذلك لضمان أكثر شفافيّة و مساءلة في مشاريع البنية التحتيّة.

[1] موقع وزارة التجهيز و الاسكان و التخطيط العمراني: http://www.equipement.tn/index.php?id=3&L=1

[2] مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، تقرير منتصف المرحلة 2015-2014:

[3] Transparency International, "Consultancy to Product 2-3 Case Studies on Urban Corruption Issues that Urban Planners Are Exposed to in Fast Growing Cities in East and Southern Africa," http://bit.ly/1PVz6Tn.

[4] Council of Europe Portal, Economic Crime and Cooperation Division, https://www.coe.int/t/dghl/cooperation/economiccrime/corruption/projects/snac/pdf/tp/SNACtun3%203_TP-RAdomaines-frREV.pdf.

[5] مقابلة مع ممثل من منظمة البوصلة في 1 فيفري 2017.

20: الشفافية في مجال حماية البيئة

نص التعهد:

- .إنشاء مرصد للبيئة و التنمية المستدامة الذي سيكون مسؤولا عن جمع وتحليل و نشر البيانات والإحصاءات و المؤشرات حول البيئة و التنمية المستدامة و مسؤولا عن النشر المنتظم لضمان متابعة حالة البيئة (الأمراض و جودة المياه و التلوث).

المؤسسة الرائدة: وزارة التجهيز و تخطيط الأراضي و التنمية المستدامة و كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة

- التحاق تونس باتفاقية أرهوس *Aarhus* المتعلقة بالوصول إلى المعلومات و المشاركة العامة في صنع القرار و إمكانية الوصول إلى العدالة في حالة مشاكل بيئية.

المؤسسةالرائدة : وزارة التجهيز و تخطيط الأراضي و التنمية المستدامة، (كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة)

تاريخ البداية: جويلية 2014 تاريخ النهاية : جوان 2016

نظرة عامة على التعهدات	الخصوصية				الصلة بمبادئ شراكة الحكومة المفتوحة (كما هي مدوّنة)				الأثر المحتمل				مستوى الانجاز		منتصف المرحلة / نهاية المرحلة		هل قام بفتح الحكومة؟				
	لا شيء	ضعيفة	متوسّطة	عالية	الوصول إلى المعلومة	المشاركة المدنية	المسائلة العامّة	التكنولوجيا و الابتكارمن أجل الشفافية و المساءلة	لا شيء	ضعيف	متوسط	كبير	لم يبدأ بعد	محدود	جوهري	كامل	إلى الأسوء	لم تتغيّر	هامشيّة	هامّة	ممتازة
			✗		✗	✗					✗			✗				✗				
														✗							

هدف التعهد

يهدف هذا التعهد إلى تحسين وصول المواطنين للمعلومات البيئيّة من خلال إنشاء مرصد مختص. و من المفترض ان يقوم المرصد بنشر المعلومات و البيانات المتعلّقة بالتنمية المستدامة مثل جودة المياه و الأمراض و التلوّث. كما يحتوي التعهد على التزام بانضمام تونس لاتفاقيّة أرهوس Aarhus[1].

وضعيّة التعهد

في منتصف المرحلة: محدود

قامت وزارة البيئة و التنمية المستدامة بصياغة امر تنفيذي لإنشاء المرصد. و عند تقييم منتصف المرحلة، كانت وزارة المالية تعتزم تقديم الأمر التنفيذ لمجلس وزاري للموافقة النهائية. و لكن عمليّة انضمام تونس لاتفاقية آرهوس بقيت رهن مراجعة من قبل رئيس الحكومة. للمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على تقرير منتصف المرحلة 2014-2015[2].

في نهاية المرحلة: محدود

وفقا لتقرير التقييم الذاتي للحكومة، فإنه لم يحوز أي تقدّم في تنفيذ أي جزء من أجزاء التعهد إذ لم ينك إنشاء المرصد و لم تصادق تونس على اتفاقيّة آرهوس.

هل قام التعهد بفتح الحكومة؟

الوصول إلى المعلومات: لم تتغيّر

المشاركة المدنيّة: لم تتغيّر

تاريخيّا، كانت المعلومات البيئيّة محدودة في تونس. و كان بإمكان هذا التعهد فتح المعلومات الحكوميّة المتعلّقة بالبيئة للمراجعة العموميّة. و يعني التقدم المحدود في إنشاء المرصد و عدم مصادقة تونس على اتفاقيّة آرهوس أنه لم تتغيّر ممارسات الحكومة فيما يتعلّق بالوصول إلى المعلومات و المشاركة المدنيّة في المسائل البيئيّة.

المضي قدما؟

لم يتم إدراج هذا التعهد في خطّة العمل الثانية . و لكن، نظرا لأهميّة فتح المعلومات البيئيّة للعموم، فإن باحث آليّة التقارير المستقلّة يوصي بتكثيف المجهودات لإنشاء مرصد إلكتروني ناجع كما ينبغي على الحكومة اتخاذ التدابير اللّازمة للمصادقة على اتفاقيّة آرهوس.

[1] إتفاقية أرهوس: http://ec.europa.eu/environment/aarhus

[2] مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، تقرير منتصف المرحلة 2014-2015:

مذكرة منهجيّة

تم تجميع التعهدات وفقا لخطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة الأصليّة. و يعتمد هذا التقرير على مراجعة نظريّة لبرامج الحكومة و مشاريع القوانين و التشريعات و المراسيم و مراجعة لتقرير التقييم الذاتي للحكومة و تحاليل التعهدات خلال المقابلات التي أجراها باحث آليّة التقارير المستقلّة مع أعضاء نقطة اتصال مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة و ممثلي المجتمع المدني و محاضر اجتماعات لجنة متابعة خطة العمل الأولى و كذلك رصد عمليّة إعداد خطّة العمل الثانية. كم اعتمد الباحث على تقارير من مختلف وسائل الإعلام التونسيّة لتقييم درجة اكتمال خطّة العمل.

جازم الحليوي هو الباحث المستقل في تونس

تهدف شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) إلى تأمين إلتزامات ثابتة من الحكومات لتعزيز الشفافية و تمكين المواطنين و محاربة الفساد و تسخير التكنولوجيات الجديدة لتكريس الحوكمة. تقيم آلية التقارير المستقلة (IRM) تطور و تنفيذ خطط العمل الوطنية لتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة و لتحسين المساءلة.

Independent Reporting Mechanism
Open Government Partnership
c/o OpenGovHub
1110 Vermont Ave NW Suite 500
Washington, DC 20005

Open Government Partnership
INDEPENDENT REPORTING MECHANISM